●المدير العام ومدير النشر : خالد دامي ●رئيسة التحرير: نهيلة الدويبي

أصوات NEWS

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

●العدد: 160 • من 01 إلى 15 نونبر 2026

قضية الصحراء..

نهاية منطق الاستنزاف أمام رسوخ الدولة المغربية

- من الثالثة ابتدائي إلى مدير مكتب المواد المدعمة بالصحراء (OCE)!
- الحقيقة الكاملة وراء اختلاس ثلاث ملايير سنتيم من أموال المواد المدعمة
- كيف اختفت المواد المدعمة؟ وأين ذهبت الملايير الثلاثة؟ ومن يتحمل المسؤولية ؟

من حْمَّال لأكياس الدقيق إلى ملياردير مدينة العيون

قصة ولا في الخيال !

ترقبوا في العدد المقبل.. تحقيقاً صحفياً مثيراً يفتح واحداً من أكثر الملفات إثارة للجدل !



عيد الوحدة.. ذاكرة الوفاء بين الملك والشعب

ليس عيد الوحدة مجرد مناسبة وطنية أضيفت إلى الذاكرة الاحتفالية للمملكة، ولا محطة عابرة لاستحضار صفحات من تاريخ المقاومة والتحرير، بل هو تعبير عن مسار تاريخي تشكلت ملامحه عبر تلاحم العرش والشعب، وتقاطعت فيه قيم الوفاء والتضحية والانتماء، لتظل وحدة المغرب إحدى الثوابت التي طبعت مسيرة الدولة والمجتمع على امتداد الأجيال.

ففي عمق هذه المناسبة، يستعيد المغاربة لحظة مفصلية من تاريخهم، حين عاد الملك محمد الخامس إلى أرض الوطن يوم 16 نونبر 1955، بعد تجربة المنفى التي حاولت سلطات الحماية من خلالها إضعاف الروابط بين العرش والشعب. غير أن تلك الخطوة لم تؤد إلى تفكيك الإرادة الوطنية، بل حولت قضية عودة السلطان إلى رمز للمقاومة، ومقدمة لاستعادة الاستقلال سنة 1956. وهكذا، لم تكن العودة مجرد حدث سياسي، وإنما تجسيدا لوحدة وطنية تجاوزت الجغرافيا، وجمعت المغاربة حول هدف التحرر واستعادة السيادة.

ومن تلك المرحلة، انتقل المغرب إلى ورش بناء الدولة المستقلة واستكمال وحدته الترابية، في سياق تاريخي حمل تحديات سياسية واقتصادية ودبلوماسية متلاحقة. ومع اعتلاء الملك الحسن الثاني العرش، واصل المغرب مسار ترسيخ وحدته، وشكلت المسيرة الخضراء سنة 1975 إحدى أبرز محطاته، باعتبارها تعبيرا عن تعبئة شعبية واسعة حول قضية الصحراء، جسدت ارتباط المغاربة بأرضهم وقدرة التعبئة الوطنية على تحويل الإرادة الجماعية إلى فعل تاريخي.

وتواصل هذا المسار في عهد الملك محمد السادس، حيث أصبحت قضية الصحراء حاضرة بقوة في التحرك الدبلوماسي للمملكة، بالتوازي مع مشاريع التنمية وتعزيز الحضور المؤسساتي بالأقاليم الجنوبية. وفي هذا السياق، يندرج قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، باعتباره محطة في المسار الأممي للنزاع، من خلال تأكيد مركزية مقترح الحكم الذاتي المغربي أساسا للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

غير أن الوحدة الوطنية لا تختزل في محطات التحرير أو المواقف الدبلوماسية، بل تتجلى أيضا في قدرة المجتمع المغربي على التماسك أمام الأزمات. فقد كشفت جائحة كورونا سنة 2020، ثم زلزال الحوز في شتنبر 2023، عن أشكال متعددة من التضامن بين المواطنين ومؤسسات الدولة، حيث تجاوزت المبادرات الإنسانية حدود المناطق المتضررة، وتحولت المحن إلى مناسبات لاستحضار المسؤولية المشتركة تجاه الوطن.

> إنها مناسبة لاستحضار تاريخ التلاحم بين الملك والشعب، والتأمل في الأمانة التي تنتقل من جيل إلى آخر: مغرب موحد، متماسك، وقادر على جعل الوفاء لتاريخه منطلقا لبناء مستقبله

ولعل المعنى الأعمق لعيد الوحدة يكمن في استمرارية هذه العلاقة التاريخية بين الدولة والمجتمع، وهي علاقة لا تستمد قوتها من الذاكرة وحدها، بل تحتاج إلى تجديد أسسها عبر سياسات عمومية تستجيب لتطلعات المواطنين. فصيانة الوحدة الوطنية تقتضي، إلى جانب الحفاظ على الثوابت التاريخية والترابية، ترسيخ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتحقيق تنمية متوازنة بين الجهات، بما يجعل الانتماء الوطني تجربة ملموسة في حياة المغاربة، لا مجرد شعور رمزي.

فالمغرب، بما راكمه من تنوع ثقافي ومجالي وتاريخي، لم يحافظ على وحدته بإلغاء الاختلافات، وإنما بتدبيرها ضمن إطار وطني مشترك. وتظل قوة هذا النموذج مرتبطة بقدرته على تحويل التنوع إلى مصدر غنى، والتضامن إلى ركيزة للصمود، واستمرارية المؤسسات إلى ضمانة لعبور التحولات.

وعليه، فإن الاحتفاء بعيد الوحدة لا يعني استحضار الماضي بوصفه ذكرى مكتملة، بل قراءة مسؤولية الحاضر واستشراف رهانات المستقبل. فمن عودة الملك محمد الخامس، إلى المسيرة الخضراء، وصولا إلى التحولات التي تعرفها قضية الصحراء في عهد الملك محمد السادس، تتواصل خيوط ذاكرة وطنية تتوارثها الأجيال، وتؤكد أن وحدة البلاد ليست إرثا تاريخيا فحسب، بل مسؤولية جماعية تتطلب صونها وتعزيزها.

إنها مناسبة لاستحضار تاريخ التلاحم بين الملك والشعب، والتأمل في الأمانة التي تنتقل من جيل إلى آخر: مغرب موحد، متماسك، وقادر على جعل الوفاء لتاريخه منطلقا لبناء مستقبله



أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016
●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي
●رئيسة التحرير: نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - حياة المرنيسي-
نهيلة الدويبي
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي: عزيزة المحفوظة-
بنازين العابدين
القسم التقني: جمال عبد الرحيم
-الدويبي أيمن- رضا عزيز

المراسلون: الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد- مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود- أكادير:دينار محمد- طنجة:عبد الهادي حنتوت- زينب سمير: برشيد ايناس دامي-
الدار البيضاء:- منى بروكسي: القنيطرة- ضحى حنتوت:
الداخلة- سفيان الدامي: الرباط: دعاء الزاهير- اكادير: بشرى السباعي ورزازات- أندور خالد : اكادير

السكريتارية: جيهان أدمي الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد أعبيبي

التواصل: contact.aswatnews@gmail

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون حي المسيرة 2 حي الأمل عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

الناظور غرب المتوسط.. المغرب يعيد رسم خريطة النفوذ البحري ويؤسس لقطب لوجستي عابر للقارات



يشكل إطلاق صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أولى عمليات التفريغ بمحطة الحاويات بميناء الناظور غرب المتوسط، محطة مفصلية في مسار التحول الاستراتيجي للسياسة المينائية المغربية، بما يعكس انتقال المملكة من مرحلة بناء البنيات التحتية البحرية إلى مرحلة توظيفها في إعادة تشكيل موقعها ضمن معادلات التجارة والملاحة الدولية.

ولا يتعلق الأمر بمجرد دخول منشأة مينائية جديدة مرحلة التشغيل، بل باختبار قدرة المغرب على تحويل موقعه الجغرافي إلى نفوذ اقتصادي وتجاري ملموس، عبر استقطاب الخطوط البحرية الكبرى، وإعادة توجيه التدفقات اللوجستية، وتعزيز حضوره داخل سلاسل الإمداد العالمية. فالمعادلة الجديدة لم تعد تقاس بحجم الأرصفة والمنشآت، وإنما بقدرتها على استقطاب الاستثمارات وتوليد القيمة المضافة وترسيخ موقع المملكة ضمن مراكز العبور والتوزيع الدولية.

وتكشف المؤشرات المرتبطة بالقطاع المينائي عن حجم التحول الذي تشهده المملكة. فقد سجل ميناء طنجة المتوسط معالجة 11.1 مليون حاوية خلال سنة 2025، بنمو بلغ 8.4 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وفي المقابل، يستهدف ميناء الناظور غرب المتوسط بلوغ طاقة استيعابية تصميمية تصل إلى 5.3 ملايين حاوية سنوياً، وهي قدرة مستقبلية تعكس حجم الرهان المغربي على توسيع حضوره في سوق النقل البحري وإعادة الشحن بغرب المتوسط.

من البنية إلى النفوذ

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للمشروع في طبيعة الشراكات الدولية التي تؤطر تشغيل محطاته، من خلال حضور مجموعتي MSC و CMA CGM، باعتبارهما من أبرز الفاعلين في صناعة النقل البحري العالمي، إلى جانب احتفاظ شركة مرسى المغرب بالأغلبية في المحطتين المعنيتين. ويمنح هذا التموقع المشروع بعداً يتجاوز الاستثمار في البنية التحتية، ليربطه مباشرة بالشبكات التجارية واللوجستية التي تتحكم في حركة السفن والحاويات عبر الممرات البحرية الدولية.

فاستقطاب شركات بهذا الحجم يفتح المجال أمام إدماج الميناء في منظومات تشغيل وشبكات توزيع عابرة للحدود، بما يعزز فرص استقطاب الخطوط البحرية المنتظمة وتوسيع خدمات إعادة الشحن والعبور. ومن ثم، فإن القيمة الاستراتيجية للناظور غرب المتوسط ترتبط بقدرته على التحول من نقطة جغرافية على الساحل المتوسطي إلى منصة مؤثرة في حركة التجارة الإقليمية والدولية.

ولا ينفصل هذا الرهان عن المكونات الصناعية والطاقية واللوجستية للمشروع، إذ يشكل القطب الطاقي والمنصة الصناعية والربط السككي عناصر أساسية لتحويل الميناء إلى منظومة اقتصادية متكاملة، تتجاوز مناولة الحاويات نحو التصنيع والتخزين والتوزيع والتصدير. وهي مقاربة تستهدف ربط النشاط البحري بالدورة الإنتاجية، بما يتيح توسيع فرص الشغل وتعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتكمن أهمية هذا التحول في نقل جزء من القيمة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الدولية إلى المجال الوطني، عوض الاكتفاء بدور العبور والخدمات المينائية. فالميناء الذي يستقطب حركة السفن والبضائع يمكن أن يتحول، متى اقترن بنسيج صناعي تنافسي وبنيات لوجستية متطورة، إلى محرك للاستثمار والإنتاج وإعادة التصدير.

هندسة المجال البحري

من منظور جيو-اقتصادي، يندرج الناظور غرب المتوسط ضمن تصور وطني أوسع لإعادة هندسة المجال البحري المغربي، عبر بناء منظومة مينائية متعددة الأقطاب، تتكامل فيها الواجهة المتوسطية مع الامتداد الأطلسي. فالمشروع لا يستمد أهميته من موقعه الجغرافي فحسب، بل من علاقته بباقي المراكز المينائية، وفي مقدمتها طنجة المتوسط والداخلة الأطلسي، بما يتيح توزيع الوظائف الاقتصادية واللوجستية وتعزيز قدرة المملكة على استيعاب تدفقات تجارية متنوعة.

ويمنح هذا التكامل المغرب إمكانات أوسع للتموقع بين الأسواق الأوروبية والإفريقية والأمريكية والآسيوية، مستفيداً من تقاطع المسارات البحرية الدولية ومن القرب الجغرافي من الضفة الأوروبية، فضلاً عن امتداده الاستراتيجي نحو العمق الإفريقي. كما يفتح المجال أمام تطوير روابط اقتصادية ولوجستية مع دول الساحل، من خلال توفير منافذ إضافية نحو الأسواق العالمية وتعزيز إمكانات الاستثمار والإنتاج والتبادل التجاري.

وفي هذا السياق، يكتسب المشروع بعداً إضافياً في علاقته بالمبادرة الملكية الأطلسية، التي تستهدف تعزيز اندماج دول الساحل في محيطها الاقتصادي والتجاري الدولي. فتكامل الموانئ والبنيات السككية والطرق والمنصات الصناعية من شأنه توفير شروط ملائمة لتطوير سلاسل إمداد إقليمية، وتحويل الموقع البحري المغربي إلى رافعة للربط الاقتصادي بين شمال القارة وعمقها الغربي.

ويعكس هذا التوجه امتداداً للسياسة المينائية التي أرسى صاحب الجلالة الملك محمد السادس دعائمها، وتعززت من خلال الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030، القائمة على تطوير البنيات التحتية وتحديث الخدمات وتعزيز التكامل بين الموانئ والمنظومات الصناعية والاقتصادية. وهي سياسة تتعامل مع الموانئ باعتبارها أدوات لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي وتوسيع الحضور المغربي في التجارة الدولية.

رهان المردودية الاقتصادية

ومع ذلك، فإن الانتقال من الطموح الاستراتيجي إلى النفوذ الاقتصادي الفعلي يظل رهيناً بمؤشرات عملية، في مقدمتها حجم الحاويات التي ستتم مناولتها، وقدرة الميناء على استقطاب خطوط بحرية منتظمة، ومستوى تنافسية الخدمات، وسرعة معالجة البضائع، فضلاً عن حجم الاستثمارات الصناعية التي ستتبلور في محيطه.

فامتلاك طاقة استيعابية مرتفعة لا يكفي وحده لضمان موقع تنافسي داخل سوق تتسم بشدة المنافسة بين الموانئ المتوسطية والدولية، كما أن استقطاب كبريات شركات الملاحة ينبغي أن يواكبه تطوير مستمر للخدمات وتوفير بيئة استثمارية قادرة على جذب الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. ومن هنا، تبرز أهمية الانتقال من منطق الاستثمار في المنشآت إلى منطق قياس مردوديتها الاقتصادية وقدرتها على خلق الثروة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما يظل نجاح المشروع مرتبطاً بمدى اندماجه في محيطه الجهوي، وقدرته على إحداث تحول اقتصادي يتجاوز المجال المينائي إلى النسيج الصناعي والتجاري بإقليم الناظور وجهة الشرق، بما يجعل الاستثمار في البنية التحتية مدخلاً لإعادة توزيع فرص التنمية وتعزيز الجاذبية الاقتصادية للمناطق.

وبذلك، لا يمثل الناظور غرب المتوسط إضافة كمية إلى الرصيد المينائي المغربي، بل يندرج ضمن تحول نوعي في تصور المملكة لوظيفتها داخل الاقتصاد البحري العالمي. فالمغرب يتجه إلى بناء منظومة متكاملة لا تكتفي باستقبال السفن وتداول الحاويات، وإنما تسعى إلى توسيع حضورها في حلقات القيمة التجارية والصناعية واللوجستية.

إن إطلاق العمليات الأولى للمحطة يضع المشروع أمام مرحلة جديدة، عنوانها الانتقال من تشييد الإمكانات إلى اختبار قدرتها على إنتاج القيمة والنفوذ الاقتصادي. وبين طنجة المتوسط والناظور غرب المتوسط والداخلة الأطلسي، تتشكل ملامح شبكة مينائية وطنية متعددة الامتدادات، ترسخ موقع المملكة كحلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا وباقي الأسواق العالمية.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026
أصوات NEWS

قضية الصحراء.. نهاية منطق

لم يكن الفيتو الروسي، يوم 30 أكتوبر 2026، مجرد عثرة دبلوماسية في مسار مشروع قرار أمريكي داخل مجلس الأمن، بل كشف عن مفارقة سياسية عميقة: فبينما تتصارع القوى الدولية حول آليات تدبير نزاع الصحراء، يواصل المغرب إعادة تثبيت موقعه الاستراتيجي انطلاقاً من تصور متكامل يجمع بين الشرعية التاريخية، والحضور المؤسساتي، والدينامية التنموية، والحركة الدبلوماسية المتواصلة. وفي المقابل، تجد المقاربة الجزائرية نفسها أمام أسئلة متزايدة بشأن جدوى استمرار استثمار الرصيد السياسي والإقليمي في نزاع لم ينتج، بعد نصف قرن، تسوية تنهي حالة الاستنزاف وتعيد للمنطقة أفقها المغاربي المعطل.

لقد أظهرت جلسة مجلس الأمن أن القضية لم تعد مجرد ملف إقليمي يخضع لإجراءات دورية، بل أصبحت أيضاً ساحة تتقاطع فيها حسابات القوى الكبرى ومصالحها الاستراتيجية. فالمشروع الأمريكي حصل على أحد عشر صوتاً مؤيداً، مقابل صوت روسي معارض وثلاثة امتناعات، غير أن استخدام موسكو حق النقض حال دون اعتماده. أما المشروع الروسي البديل، الذي اقترح تمديد ولاية المينورسو دون إدخال التعديلات الأمريكية، فلم يحصل بدوره على الأصوات التسعة المطلوبة، بعدما نال ثلاثة أصوات مؤيدة فقط، مقابل صوت معارض وأحد عشر امتناعاً.

وهكذا انتهت الجلسة دون اعتماد قرار جديد، في تطور غير مسبوق منذ إنشاء المينورسو سنة 1991، وأمام مشهد دبلوماسي كشف عن تباين حاد بين واشنطن وموسكو بشأن طبيعة المرحلة المقبلة. وبينما اعتبرت الولايات المتحدة أن مقترح الحكم الذاتي المغربي ينبغي أن يشكل أساس المفاوضات، رأت روسيا أن الصيغة الأمريكية تنطوي على استباق لنتائج التسوية، وهو ما يعكس استمرار تباين المصالح الدولية حتى في الملفات التي تشهد تحولات واضحة في مواقف عدد من العواصم.

غير أن ما يستحق التوقف عنده هو أن الفيتو الروسي، رغم تعطيله المشروع الأمريكي، لم ينجح في تمرير البديل الذي دافعت عنه موسكو. وبذلك لم تنتصر المقاربة الروسية إجرائياً، كما لم يتحقق المشروع الأمريكي بصيغته المعروضة. أما المغرب، فقد قرأ هذه النتيجة في سياق أوسع يرتبط بالتحولات التي عرفها الملف وبالمكاسب الدبلوماسية التي راكمتها المملكة خلال السنوات الأخيرة.

الجزائر ومأزق الرهان

تجد الجزائر نفسها اليوم أمام اختبار سياسي يتجاوز حدود التصويت داخل مجلس الأمن؛ فاستمرار ارتباط سياستها الإقليمية بملف الصحراء المغربية يطرح تساؤلات جدية حول كلفة هذا الاختيار على علاقاتها المغاربية، وعلى فرص التكامل الاقتصادي، وعلى قدرتها على بناء فضاء إقليمي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة.

فبدلاً من أن تتحول الجغرافيا المشتركة إلى رافعة للتعاون، ظلت العلاقات المغربية الجزائرية رهينة قطيعة سياسية ممتدة، أغلقت الحدود البرية منذ سنة 1994، قبل أن تعلن الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب سنة 2021. وهي اختيارات لا يمكن فصلها عن التوتر المحيط بملف الصحراء، وإن كانت لها أيضاً اعتبارات سياسية وأمنية أوسع.

وتكمن المفارقة في أن الجزائر، التي تؤكد أن موقفها من النزاع يرتبط بمبدأ تقرير المصير، تظل طرفاً محورياً في المعادلة الإقليمية، وتدعم جبهة البوليساريو سياسياً ودبلوماسياً. وقد أظهرت مداولات مجلس الأمن أن الجزائر ليست مجرد دولة مجاورة تتابع تطورات الملف، بل طرف معني بالمفاوضات والمسار السياسي، وهو ما يجعل مسؤوليتها عن المساهمة في تهيئة شروط التسوية مسؤولية لا يمكن تجاوزها.

إن الإشكال الجوهري في المقاربة الجزائرية لا يكمن في إعلان الاختلاف مع المغرب، فهذا من طبيعة العلاقات الدولية، وإنما في تحويل هذا الاختلاف إلى محدد دائم للسياسة الإقليمية، بما يعطل إمكانات التعاون ويجعل مستقبل منطقة بأكملها رهين نزاع لم يستطع منطق المواجهة حسمه.

والأكثر إلحاحاً أن استمرار الوضع القائم يفرض مساءلة سياسية وإنسانية بشأن أوضاع الصحراويين في مخيمات



الاستزلاف أمام رسوخ الدولة المغربية

تندوف. فالجزائر، باعتبارها الدولة التي توجد المخيمات فوق ترابها، تتحمل مسؤولية ضمان الحقوق الأساسية للسكان، وفي مقدمتها حرية التنقل والتعبير والتواصل الأسري والاختيار دون إكراه. كما أن حماية الطابع الإنساني للمساعدات تقتضي ضمان الشفافية في تدبيرها، وتمكين الهيئات المختصة من الاضطلاع بمهامها بعيداً عن أي توظيف سياسي.

ولا يمكن أن يظل الصحراويون خارج معادلة الحل، أو أن تتحول معاناتهم إلى عنصر دائم في حسابات التفاوض. فمن غير المقبول أن ترث أجيال متعاقبة وضعاً استثنائياً، وأن يظل مستقبل الأطفال والشباب معلقاً على خلافات سياسية تتجاوز إرادتهم. إن المسؤولية السياسية والأخلاقية تقتضي الانتقال من منطق توظيف الملف إلى منطق البحث عن تسوية تضع كرامة الإنسان في صلب أولوياتها.

وتستحضر الذاكرة المغربية، في هذا السياق، أحداث ترحيل مواطنين مغاربة

> اعتبر أن عدم تجديد الولاية ينبغي أن يضع حداً لإحالة الملف على مجلس الأمن، وأن ينهي الاجتماعات الدورية والتقارير والإحاطات المرتبطة به، مع التأكيد على استمرار التزام المملكة بوقف إطلاق النار وصون أمنها واستقرارها ووحدتها الترابية.

من الجزائر سنة 1975، وهي وقائع خلفت جروحاً اجتماعية وإنسانية عميقة في صفوف الأسر المتضررة. كما تظل حرب الرمال سنة 1963 إحدى المحطات التي كشفت مبكراً هشاشة العلاقات بين البلدين. وليس استحضار هذه الوقائع دعوة إلى إحياء العداء بين الشعبين، وإنما تذكير بأن القرارات السياسية حين تتحول إلى أدوات للضغط والعقاب، فإن المواطن العادي يصبح أول من يدفع ثمنها.

إن الجزائر، بما تملكه من إمكانات بشرية واقتصادية وموقع استراتيجي في شمال إفريقيا، ليست في حاجة إلى استنزاف إضافي في خصومة إقليمية طويلة. كما أن الشعب الجزائري، شأنه شأن الشعب المغربي، يستحق فضاءً إقليمياً مفتوحاً على التنمية والاستثمار والتبادل، لا أن تظل الحدود المغلقة والخلافات السياسية عنواناً دائماً للعلاقة بين بلدين تجمعهما روابط التاريخ والجوار والمصالح المشتركة.

المغرب وعمق التاريخ

أما المغرب، فلا يستمد مشروعية موقفه من تقلبات التصويت داخل المؤسسات الدولية، ولا يستمد ارتباطه بأرضه من اعتراف عابر أو شهادة تصدرها هذه العاصمة أو تلك؛ فالدول ذات الجذور التاريخية الراسخة لا تختزل هويتها في مواقف ظرفية، ولا تجعل ثوابتها الوطنية رهينة لموازين القوى المتغيرة.

لقد حافظت الدولة المغربية، بما راكمته من استمرارية مؤسساتية وامتداد حضاري عبر قرون، على وحدتها وخصوصيتها وسط التحولات الكبرى التي عرفتها المنطقة. ولم يكن امتداد المملكة الإفريقي مجرد جغرافيا تتجاوز الحدود، بل كان منظومة متكاملة من الروابط السياسية والتجارية والدينية والثقافية التي نسجها المغرب مع عمقه الإفريقي، ولا سيما فضاء غرب إفريقيا.

ومن هذا المنطلق، فإن ارتباط الصحراء بالمغرب، وفق الرواية التاريخية والقانونية الرسمية للمملكة، لا ينفصل عن تصور أوسع لاستمرارية الدولة وروابط البيعة والامتداد السياسي والمؤسساتي. وهي عناصر تشكل مرتكزات أساسية في الموقف المغربي، الذي ظل يؤكد أن وحدته الترابية ليست موضوعاً للمساومة أو التراجع تحت ضغط التحولات الظرفية.

إن ما يمنح الموقف المغربي بعده الاستراتيجي هو الجمع بين الثابت الوطني والتحرك الدبلوماسي، وبين الدفاع عن الوحدة الترابية وإنتاج واقع تنموي ومؤسساتي في الأقاليم الجنوبية. فقد انتقل المغرب خلال السنوات الماضية من التركيز على تدبير النزاع إلى تكريس حضور اقتصادي متنام، عبر الاستثمار في الموانئ والطرق والطاقات المتجددة والبنيات التحتية، وتعزيز موقع الأقاليم الجنوبية بوصفها حلقة وصل استراتيجية بين أوروبا وإفريقيا وفضاء الساحل الأطلسي.

وتتجلى هذه الرؤية في المشاريع الكبرى، وفي مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، ومشاريع الربط الطرقي واللوجستيكي، إلى جانب الاستثمارات المرتبطة بالطاقات النظيفة. وهي مشاريع تتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر لتندرج ضمن تصور جيو-اقتصادي يروم تحويل الأقاليم الجنوبية إلى منصة للتبادل التجاري والاندماج الإفريقي.

كما أن الاستمرارية المؤسساتية التي ميزت الدولة المغربية، ومركزية المؤسسة الملكية في الحفاظ على تماسكها، شكلتا عنصرين أساسيين في بلورة موقف وطني ثابت تجاه القضية. وقد أكد الملك محمد السادس مراراً أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، في تعبير عن ثبات التوجه الرسمي للمملكة وعن مركزية الوحدة الترابية في عقيدتها الوطنية.

ولا يتعلق الأمر بمجرد خطاب سياسي، بل بتصور استراتيجي يربط بين السيادة والتنمية والاستقرار، ويجعل من الأقاليم الجنوبية مجالاً لتجسيد حضور الدولة ومؤسساتها ومشاريعها. فالمغرب لا يكتفي بالدفاع عن موقفه في المحافل الدولية، وإنما يراهن كذلك على بناء واقع اقتصادي واجتماعي يعزز اندماج المنطقة في محيطها الوطني والإفريقي.

السيادة وتحولات المرحلة

في أعقاب جلسة مجلس الأمن، جاء بلاغ الديوان الملكي ليحدد الموقف المغربي من التطور الأممي، معتبراً عدم تجديد ولاية المينورسو تطوراً مهماً وخطوة نحو الإغلاق النهائي لملف الصحراء المغربية داخل الأمم المتحدة.

وحمل البلاغ دلالات سياسية تتجاوز مسألة انتهاء الولاية، إذ تحدث عن الانتقال من منطق تدبير الملف إلى منطق التحول العميق في محدداته، مؤكداً أن وجود البعثة في الأقاليم الجنوبية، بما يشمل أفرادها ومركباتها ومعداتها ورموزها، ينبغي أن ينتهي خلال الأيام المقبلة.

كما اعتبر أن عدم تجديد الولاية ينبغي أن يضع حداً لإحالة الملف على مجلس الأمن، وأن ينهي الاجتماعات الدورية والتقارير والإحاطات المرتبطة به، مع التأكيد على استمرار التزام المملكة بوقف إطلاق النار وصون أمنها واستقرارها ووحدتها الترابية.

ويعكس هذا الموقف انتقال المغرب إلى مرحلة جديدة في تعاطيه مع القضية، تقوم على تثبيت التحولات الدبلوماسية التي راكمها، والدفع نحو إنهاء الصيغة السابقة لتدبير النزاع. غير أن الآثار القانونية والمؤسساتية لعدم اعتماد قرار جديد تظل مرتبطة بالتطورات الأممية والترتيبات اللاحقة، وهو ما يفرض قراءة دقيقة للمرحلة وعدم الخلط بين الموقف الرسمي المغربي والنتائج القانونية التلقائية للتصويت.

وفي قلب هذه التحولات، يظل مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به المملكة سنة 2007 أحد المرتكزات المركزية للموقف المغربي، باعتباره إطاراً للحل السياسي تحت السيادة المغربية، وتكمن أهميته في كونه يطرح تصوراً مؤسساتياً لتدبير الشؤون المحلية، ويجمع بين الحفاظ على وحدة الدولة وتوسيع صلاحيات المنطقة ضمن إطار دستوري وطني.

لقد بات التحدي المغربي اليوم مرتبطاً بقدرة الدبلوماسية الوطنية على ترجمة الدعم الدولي المتراكم إلى مسار سياسي واضح، وتوسيع دائرة التفاهمات بشأن التسوية، مع الحفاظ على الاستقرار الميداني والالتزامات المرتبطة بوقف إطلاق النار. فالمكاسب الدبلوماسية، مهما بلغت أهميتها، تحتاج إلى تدبير سياسي رصين يضمن استدامتها ويحول دون انزلاق المنطقة إلى مرحلة جديدة من التوتر.

وفي المقابل، تضع التطورات الجزائر أمام ضرورة مراجعة حساباتها الإقليمية، لا من منطلق التراجع عن مواقفها المعلنة، وإنما من منطلق إدراك الكلفة الاستراتيجية لاستمرار القطيعة وتعطيل التكامل المغاربي. فالدول لا تقاس فقط بقدرتها على عرقلة مبادرات خصومها، بل أيضاً بقدرتها على إنتاج الحلول والمساهمة في استقرار محيطها.

إن الرهان الحقيقي يتجاوز نتيجة تصويت أو مصير بعثة أممية؛ إنه يتعلق بمستقبل منطقة تمتلك من الإمكانات البشرية والاقتصادية ما يؤهلها لتكون فضاءً للتكامل والنمو، بدل أن تظل أسيرة خلافات سياسية

> لا يمكن أن يظل الصحراويون خارج معادلة الحل، أو أن تتحول معاناتهم إلى عنصر دائم في حسابات التفاوض. فمن غير المقبول أن ترث أجيال متعاقبة وضعاً استثنائياً، وأن يظل مستقبل الأطفال والشباب معلقاً على خلافات سياسية تتجاوز إرادتهم

ممتدة.

وفي المحصلة، يواصل المغرب التمسك بموقفه من وحدته الترابية، مستنداً إلى استمرارية دولته وعمقه التاريخي ومؤسساته ومشاريعه التنموية، فيما تظل مسؤولية إنهاء النزاع مسؤولية سياسية مشتركة، تتطلب من الجزائر مراجعة نهج المواجهة، ومن جميع الأطراف تقديم مصلحة السكان والاستقرار الإقليمي على حسابات الاستنزاف.

فالأوطان العريقة لا تختزلها لحظات التصويت، والدول ذات الامتداد التاريخي لا تقيس مستقبلها بردود الفعل الظرفية، وإنما بقدرتها على تحويل رصيدها الحضاري والمؤسساتي إلى قوة اقتراح وتأثير. وتلك هي معادلة المرحلة المقبلة: دولة تستند إلى استمرارية تاريخها، وتراهن على تنمية حاضرها، وتعمل على تثبيت موقعها في خرائط المستقبل.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

بوريطة يعلن ملامح مرحلة ما بعد المينورسو..
المغرب يترجم مكاسبه الدبلوماسية إلى واقع جديد في الصحراء

تدخل قضية الصحراء المغربية مرحلة جديدة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المسار الأممي والدبلوماسي، وما تطرحه من تساؤلات بشأن مستقبل بعثة المينورسو وطبيعة تدبير الملف خلال المرحلة المقبلة. وفي خضم هذه التطورات، يبرز توجه المغرب نحو الانتقال من إدارة النزاع إلى ترسيخ مكتسباته السياسية والدبلوماسية، بما يعكس رهانات مرحلة تتجاوز حدود المقاربة التقليدية للقضية.

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، أن التطورات الأخيرة المرتبطة بقضية الصحراء تفتح أمام المغرب مرحلة جديدة في تدبير الملف، عنوانها الانتقال من منطق تدبير النزاع داخل المؤسسات الأممية إلى استثمار التحولات الدبلوماسية والسياسية في تكريس واقع ميداني جديد، يستند إلى اتساع دائرة الدعم الدولي للسيادة المغربية ومبادرة الحكم الذاتي.

وأوضح بوريطة، خلال مشاركته في برنامج خاص بثته القناة الثانية المغربية، مساء السبت 31 أكتوبر 2026، أن الدينامية التي يقودها الملك

> المسار الأممي عرف حالة من الجمود امتدت لنحو عقد من الزمن، قبل أن تتشكل دينامية دولية موازية ساهمت في تهيئة الظروف للتطورات الأخيرة داخل مجلس الأمن. واعتبر أن القرار الأممي رقم 2797 لسنة 2025 جاء في سياق هذه التحولات

محمد السادس بشأن قضية الصحراء ستتواصل، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تقتضي التركيز على النتائج العملية للتطورات الأخيرة، بدل حصر النقاش في صياغة القرارات الأممية وآليات تمديد ولاية بعثة المينورسو.

وفي قراءته للمسار الأممي، اعتبر الوزير أن التعامل مع ملف الصحراء داخل اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يختلف عن مجلس الأمن، بالنظر إلى طبيعة آليات التصويت وغياب حق النقض داخل اللجنة، موضحاً أن سحب الملف من هذه الهيئة يظل أسهل من تمرير قرار بشأنه داخل مجلس الأمن، حيث تخضع القرارات لتوازنات سياسية ودبلوماسية أكثر تعقيداً. وربط ذلك بما يعتبره المغرب اتساعاً في دائرة الدعم الدولي لموقفه من وحدته الترابية.

دينامية تتجاوز الأمم المتحدة

واستعرض بوريطة التحولات التي شهدتها المواقف الدولية خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى أن المغرب اعتمد توجهاً يقوم على مواصلة العمل داخل الأمم المتحدة، بالتوازي مع بناء شبكة واسعة من المواقف الداعمة لمبادرة الحكم الذاتي على المستوى الدولي.

وأوضح أن هذا المسار شمل الدول الإفريقية، وما رافقه من افتتاح قنصليات بالأقاليم الجنوبية، إلى جانب استقطاب مواقف القوى الدولية المؤثرة، مستحضراً الاعتراف الأمريكي سنة 2020، والموقف الفرنسي سنة 2024، والبريطاني سنة 2025، فضلاً عن مواقف إسبانيا وألمانيا ودول أوروبية وآسيوية وعربية أخرى.

واعتبر أن أهمية هذه التحولات لا تكمن في البيانات السياسية وحدها، بل في انتقالها إلى إجراءات ملموسة، تشمل الاستثمار والزيارات الرسمية وفتح التمثيليات القنصلية، بما يجعل المواقف الدولية تنعكس على الواقع الاقتصادي والمؤسساتي بالأقاليم الجنوبية.

وأضاف أن المسار الأممي عرف حالة من الجمود امتدت لنحو عقد من الزمن، قبل أن تتشكل دينامية دولية موازية ساهمت في تهيئة الظروف للتطورات الأخيرة داخل مجلس الأمن. واعتبر أن القرار الأممي رقم 2797 لسنة 2025 جاء في سياق هذه التحولات، باعتباره امتداداً للعمل الدبلوماسي الذي راكمه المغرب.

الجزائر وتناقضات الموقف

وفي سياق متصل، انتقد بوريطة البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية بشأن التطورات الأخيرة في مجلس الأمن، والذي أعرب عن الأسف لعدم العودة إلى المنهجية المعتمدة في القرار 2797، معتبراً أن الموقف يطرح تساؤلات بشأن مدى انسجام الخطاب الجزائري مع مواقفه السابقة.

وتوقف الوزير عند عدم تصويت الجزائر لصالح القرار الأممي المذكور عندما عرض على مجلس الأمن سنة 2025، متسائلا عن خلفيات دفاعها عنه لاحقاً والتعبير عن الأسف لعدم اعتماد المنهجية نفسها.

كما أشار إلى التداعيات السياسية والدبلوماسية المترتبة عن عدم صدور قرار جديد وفق الصيغة السابقة، معتبراً أن المواقف التي اتخذتها الجزائر خلال المسار الأممي لا يمكن فصلها عن النتائج الحالية.

وانتقد أيضاً التباين بين بعض القراءات الإعلامية الجزائرية للموقف الأمريكي وبين طبيعة التحرك الذي قادته واشنطن داخل مجلس الأمن، مشدداً على أن المرحلة الراهنة تستدعي قدراً أكبر من الواقعية والمسؤولية، بعيداً عن المناورات والحسابات السياسية الظرفية.

ما بعد المينورسو

وفي ما يتعلق بمستقبل بعثة المينورسو، أكد بوريطة أن المرحلة المقبلة مرشحة لإحداث تغييرات ملموسة في طبيعة الحضور الأممي بالأقاليم الجنوبية، مشيراً إلى أن ترتيبات المغادرة، وفق التصور الذي عرضه، تقتضي تنسيقاً تقنياً مع الجهات الأممية المختصة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام، لضمان تنفيذ العملية بشكل منظم وهادئ.

واستحضر الوزير مظاهر الحضور الميداني للبعثة، من قبيل اللوحات التعريفية والسيارات التابعة لها بمدينة العيون، معتبراً أن التحول لا ينبغي أن يظل محصوراً في النصوص والقرارات، بل يجب أن ينعكس على طبيعة الواقع المؤسساتي والميداني.

كما اعتبر أن تجاوز الارتباط بالموعد السنوي لتجديد ولاية البعثة، الذي يصادف 31 أكتوبر، يمثل تطوراً في طريقة تدبير الملف، داعياً إلى مراجعة المحددات التي ارتبطت بمرحلة سنة 1991، بما ينسجم مع التحولات السياسية والدبلوماسية التي عرفتها القضية.

وفي هذا الإطار، شدد على أن مقترح الحكم الذاتي يشكل مرجعاً أساسياً للمسار السياسي المقبل، مستحضراً المشاورات التي شهدتها سنة 2026

> ما يتعلق بمستقبل بعثة المينورسو، أكد بوريطة أن المرحلة المقبلة مرشحة لإحداث تغييرات ملموسة في طبيعة الحضور الأممي بالأقاليم الجنوبية، مشيراً إلى أن ترتيبات المغادرة، وفق التصور الذي عرضه، تقتضي تنسيقاً تقنياً مع الجهات الأممية المختصة



والصيغة المحينة والمتطورة للمبادرة المغربية، باعتبارها إطاراً يتعين أن يستند إليه البحث عن تسوية سياسية.

وتبرز تصريحات بوريطة أن الرهان المغربي في المرحلة المقبلة لا يقتصر على توسيع دائرة الاعترافات والمواقف المؤيدة، بل يمتد إلى تحويل المكتسبات الدبلوماسية إلى استثمارات ومبادرات اقتصادية وإجراءات ميدانية تعزز الارتباط بالأقاليم الجنوبية.

وبين التحولات داخل مجلس الأمن، وتنامي الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، والنقاش بشأن مستقبل المينورسو، تبدو قضية الصحراء أمام مرحلة مختلفة في طبيعة رهاناتها. مرحلة يضع فيها المغرب ثقل دبلوماسيته في اتجاه تثبيت مخرجات المسار الدولي على أرض الواقع، مع استمرار التأكيد على أن الحل السياسي يمر عبر مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية

الناظور غرب المتوسط وطنجة المتوسط.. رهان ملكي لتحويل الاستثمارات الكبرى إلى فرص للشغل



لم تعد الاستراتيجية الميناءية للمغرب تقتصر على توسيع قدراته في النقل البحري وتعزيز موقعه ضمن خريطة التجارة الدولية، بل باتت تواجه رهانا أكثر ارتباطا بالتنمية الداخلية، يتمثل في تحويل الاستثمارات الضخمة إلى فرص اقتصادية واجتماعية ملموسة لفائدة المناطق التي تحتضن هذه المشاريع. وهو ما تعكسه التوجيهات التي أصدرها الملك محمد السادس بشأن مركب الناظور غرب المتوسط وتوسعة ميناء طنجة المتوسط، واضعا استفادة السكان المحليين في صلب تقييم الأثر التنموي لهذه الأوراش.

فخلال جلسة العمل التي ترأسها بالقصر الملكي بالرباط، لم يقتصر الاهتمام الملكي على تتبع تقدم الأشغال والقدرات التشغيلية المرتقبة للمشاريع الميناءية، بل امتد إلى التشديد على ضرورة تسريع برامج التكوين والتأهيل المهني، حتى يتمكن شباب الأقاليم المعنية من الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والصناعية الجديدة. ويكشف هذا التوجيه عن تحول في زاوية النظر إلى الاستثمار العمومي والخاص، من التركيز على حجم المنشآت والبنيات التحتية إلى مساءلة مدى قدرتها على إنتاج الثروة محليا وتوزيع عوائدها بشكل أوسع.

وتكتسب هذه المقاربة أهميتها بالنظر إلى طبيعة المشاريع الجاري تطويرها، والتي تتجاوز وظائف الموانئ التقليدية لتتحول إلى أقطاب اقتصادية متكاملة، تجمع بين النقل البحري والصناعة والتخزين والخدمات اللوجيستية والطاقة. غير أن القيمة التنموية لهذه المنظومة لن تتحدد فقط بحجم الحاويات التي ستعالجها أو الاستثمارات التي ستستقطبها، وإنما أيضا بمدى ارتباطها بالنسيج الاقتصادي المحلي وقدرتها على خلق فرص شغل مستدامة.

من التنافسية الدولية إلى التنمية المحلية

يمثل مركب الناظور غرب المتوسط أحد أبرز تجليات التحول الذي تعرفه الاستراتيجية الميناءية المغربية، بعدما انتقلت المملكة من تطوير منشآت موجهة أساسا لدعم المبادلات التجارية إلى بناء منصات اقتصادية متعددة الوظائف، تستهدف تعزيز تنافسية البلاد واستقطاب الاستثمارات الصناعية والطاقية.

وباستثمارات عمومية وخاصة بلغت 54 مليار درهم، يتجاوز المشروع مفهوم الميناء باعتباره نقطة لعبور البضائع، ليشكل بنية استراتيجية تجمع بين المحطات الميناءية والمنصات الصناعية واللوجيستية والطاقية. ومن المرتقب أن تدخل محطته الأولى للحاويات حيز الاستغلال خلال الأيام القليلة المقبلة، بطاقة استيعابية تصل عند اكتمالها إلى 3.5 ملايين حاوية سنويا، على أن تدخل محطة ثانية الخدمة في أبريل 2027 بطاقة إضافية تبلغ 1.8 مليون حاوية.

وتعزز هذه القدرات موقع الجهة الشرقية ضمن الخريطة الاقتصادية الوطنية، وتفتح المجال أمام استقطاب استثمارات جديدة في قطاعات النقل والصناعة والتخزين والطاقة. كما يمكن أن تساهم في إعادة توزيع جزء من النشاط الاقتصادي واللوجيستي الذي يتركز حاليا في محاور أخرى، بما يمنح المنطقة إمكانات إضافية لتطوير نسيجها الإنتاجي.

لكن هذا التحول يطرح سؤالا جوهريا: كيف يمكن ضمان انتقال الأثر الاقتصادي للميناء من محيطه الصناعي واللوجيستي إلى المدن والجماعات المجاورة؟ فاستقطاب الشركات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لا يعنيان بالضرورة استفادة السكان المحليين بصورة تلقائية، ما لم تواكبهما سياسات للتكوين والتشغيل، وبرامج لدعم المقاولات المحلية، وربط فعلي بين حاجيات المستثمرين ومؤهلات اليد العاملة بالمنطقة.

ومن هنا تبرز أهمية التوجيه الملكي المتعلق بتسريع التكوين المهني، باعتباره حلقة وصل بين الاستثمار والبشر، ووسيلة لتفادي تحول المشاريع الكبرى إلى أقطاب اقتصادية معزولة عن محيطها الاجتماعي.

طنجة المتوسط.. نموذج للتوسع وإعادة توزيع الأدوار

في المقابل، يواصل مركب طنجة المتوسط تعزيز موقعه ضمن الموانئ الكبرى عالميا، من خلال مشروع «طنجة المتوسط 3»، الذي يتطلب استثمارات تناهز 8 مليارات درهم، ويستهدف إضافة طاقة استيعابية تصل إلى 4.5 ملايين حاوية سنويا، عبر أرصفة يبلغ طولها الإجمالي 1200 متر.

وتندرج هذه التوسعة ضمن استراتيجية ترمي إلى مواكبة النمو المتواصل للمبادلات التجارية، وتعزيز قدرة المغرب على التعامل مع التحولات التي تعرفها سلاسل الإمداد العالمية. كما أن توقيع عقد امتياز مع شركة «ميرسك-إيه بي إم» لتطوير المحطة الجديدة يعكس الرهان على استقطاب الفاعلين الدوليين وتعزيز الشراكات مع الشركات المتخصصة في النقل البحري وتدبير المحطات الميناءية.

وبحسب المعطيات المقدمة خلال جلسة العمل الملكية، ستصل الطاقة الاستيعابية الإجمالية لمركب طنجة المتوسط إلى 20 مليون حاوية سنويا بعد إنجاز مختلف مشاريع التوسعة، وهو ما يعزز طموح المملكة في ترسيخ مكانتها ضمن المراكز اللوجيستية العالمية.

غير أن الأهمية الاستراتيجية لهذا التوسع لا تنفصل عن ضرورة تطوير محيطه الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا أن تجربة طنجة المتوسط أظهرت قدرة البنيات الميناءية المتكاملة على استقطاب الشركات الصناعية والخدماتية وخلق فرص شغل واسعة. ويطرح هذا النموذج، في الوقت نفسه، إمكانية نقل التجربة إلى مناطق أخرى، مع مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والمجالية لكل جهة.

الربط والبنيات التحتية.. شرط لتعميم الأثر

لا يمكن أن تتحقق المردودية التنموية الكاملة لمركب الناظور غرب المتوسط من خلال المحطات الميناءية وحدها، إذ تظل مرتبطة بمدى جودة الربط الطرقي والسككي وقدرة الشبكات المحيطة على تسهيل حركة البضائع والأشخاص، وربط الميناء بالمراكز الصناعية والتجارية والأسواق الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار، تكتسي مشاريع الخط السككي سلوان–الناظور غرب المتوسط، والطريق السيار جرسيف–الناظور غرب المتوسط، وتأهيل الشبكة الطرقية المحيطة، أهمية خاصة في توسيع المجال الجغرافي المستفيد من المشروع، وتيسير اندماجه في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

كما أن تطوير البنية الطاقية للمركب، من خلال محطة المحروقات ومنشأة الغاز الطبيعي المسال، يفتح آفاقا إضافية لتعزيز الأمن الطاقي وجذب الأنشطة الصناعية المرتبطة بالطاقة، بما يرفع من القيمة الاقتصادية للمشروع ويتجاوز الأدوار التقليدية للنقل والتخزين.

وتتصل هذه الاستثمارات برؤية أوسع تشمل إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي، الذي تتجاوز كلفته الإجمالية المحينة 15 مليار درهم، في إطار توجه يرمي إلى تطوير عرض ميناءي متنوع يمتد على الواجهتين المتوسطية والأطلسية، ويعزز قدرة المملكة على استثمار موقعها الجغرافي في التجارة الدولية.

رهان التكوين وعدالة توزيع الثروة

يرى رشيد الساري، رئيس المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمنة، أن المغرب راكم سياسة ميناءية تمتد رؤيتها إلى أفق 2030، تزامنا مع إطلاق استراتيجيات صناعية ومبادرات اجتماعية وتنموية، بهدف تعزيز التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح الساري، في تصريح لصحيفة «العرب»، أن الموانئ المغربية عرفت نهضة نوعية بفضل الرؤية الملكية والمواكبة المباشرة لمشاريعها، مستحضرا تجربة طنجة المتوسط الذي تحول إلى منصة صناعية ولوجيستية تحتضن مئات الشركات وتوفر آلاف فرص العمل، وترتبط بشبكة من الموانئ الدولية.

واعتبر أن إنجاز مركب الناظور غرب المتوسط سيساهم في تخفيف الضغط على طنجة المتوسط، ومواكبة التنمية الصناعية بالجهة الشرقية، فضلا عن تعزيز جاذبيتها للاستثمارات وخلق فرص الشغل.

وتبرز أهمية هذا التقييم في كونه يضع المشروعين ضمن مسار متكامل لتطوير الاقتصاد الوطني، غير أن المرحلة المقبلة تفرض الانتقال من منطق إنجاز البنيات التحتية إلى ضمان اندماجها في الدورة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستفيدة.

فالتحدي لا يتعلق فقط بتوفير مناصب شغل مرتبطة بالتشغيل المباشر للموانئ، وإنما ببناء منظومة محلية قادرة على الاستفادة من سلاسل التوريد والخدمات والنقل والصيانة والصناعة، وتمكين المقاولات الصغيرة والمتوسطة من الولوج إلى الفرص التي تتيحها هذه الاستثمارات.

كما أن التكوين المهني ينبغي أن يستجيب بدقة للتحولات المرتبطة بالمهن اللوجيستية والصناعية والطاقية، بدل الاكتفاء ببرامج عامة لا ترتبط بالطلب الفعلي للمشغلين. ويتطلب ذلك تنسيقا مستمرا بين المؤسسات التكوينية والمستثمرين والسلطات الترابية، مع استباق الحاجيات المستقبلية لسوق الشغل.

اختبار النموذج التنموي للمشاريع الكبرى

تكشف التوجيهات الملكية بشأن الناظور غرب المتوسط وطنجة المتوسط عن رهان يتجاوز تعزيز البنية الميناءية للمملكة، ليصل إلى اختبار قدرة الاستثمار الاستراتيجي على تحقيق تنمية مجالية أكثر توازنا. فالمغرب، الذي يطمح إلى ترسيخ موقعه مركزا دوليا للتجارة واللوجيستيك، مطالب في الوقت نفسه بضمان ألا تظل ثمار هذا التحول محصورة في المؤشرات الاقتصادية الكبرى، أو في المناطق الصناعية المحيطة بالموانئ.

ومن ثم، فإن نجاح هذه الأوراش لن يقاس فقط بحجم الاستثمارات المرصودة، أو عدد الحاويات المعالجة، أو ترتيب الموانئ دوليا، بل أيضا بعدد فرص العمل المستقرة التي ستوفرها، ومدى استفادة الشباب المحلي من برامج التأهيل، وقدرة المقاولات الجهوية على الاندماج في الأنشطة المرتبطة بها، فضلا عن تحسن الخدمات والبنيات الأساسية في المناطق المجاورة.

وفي ظل الاستعدادات المرتبطة باستحقاقات كأس العالم 2030، تزداد أهمية هذا الرهان، باعتبار أن تطوير البنيات التحتية والنقل واللوجيستيك ينبغي أن يشكل مدخلا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وليس غاية مستقلة عن أهداف التنمية الاجتماعية.

وبذلك، تضع الرؤية الملكية للمشاريع الميناءية الكبرى معيارا إضافيا لقياس نجاح النموذج التنموي المغربي: ليس فقط بناء موانئ قادرة على المنافسة عالميا، وإنما تحويلها إلى محركات للتشغيل والإنتاج والاستقرار الاجتماعي، وضمان وصول عوائد الاستثمار إلى المواطنين والمجالات الترابية التي تحتضن هذه الأوراش.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026
أصوات NEWS

عمر هلال: شكرا للجزائر التي أثبتت أنها مسؤولة عن هذا النزاع



اعتبر السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، أن مشاركة السفير الجزائري في مناقشة مشروع القرار المتعلق بالصحراء المغربية داخل مجلس الأمن، وتقديمه مداخلة بشأن مضامينه والوضع الإنساني بالمنطقة، تشكل إقراراً عملياً من الجزائر بأنها طرف في النزاع، خلافا للموقف الذي ظلت تعلنه لسنوات، والمتمثل في أنها غير معنية به، وأن دورها لا يتجاوز صفة المراقب.

وقال هلال، في مداخلته أمام أعضاء المجلس، مخاطبا الجانب الجزائري: "شكرا لأنكم اعترفتم اليوم بأنكم طرف في النزاع"، متسائلا عن الصفة التي تخول للجزائر التدخل في مناقشة القرار وتقديم مرافعة بشأن تطورات الملف، بعدما ظلت تؤكد أنها ليست طرفا فيه.

وانتقد الدبلوماسي المغربي ما اعتبره تناقضا في الموقف الجزائري، مشيرا إلى أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالملف ظلت تُعتمد لسنوات دون مشاركة مباشرة من طرفي النزاع، قبل أن تصبح الجزائر حاضرة في النقاش وتدافع عن مواقفها بشأن النزاع.

وفي سياق رده على المداخلة الجزائرية، أثار هلال مسألة عدم تسجيل سكان مخيمات تندوف بشكل رسمي لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قائلا إن المفوضية تطالب منذ نحو خمسين عاما بإجراء عملية التسجيل وتحديد الهوية، في وقت لا تزال الدولة المضيفة، بحسب تعبيره، ترفض ذلك.

وشدد على أن التسجيل لا ينبغي أن يكون مجرد إجراء إحصائي لتحديد أعداد المستفيدين من المساعدات الإنسانية، بل هو آلية أساسية لضمان الحماية الدولية وتحديد الوضع القانوني للأشخاص المعنيين، معتبرا أن حرمان سكان المخيمات من هذا الإجراء يحرمهم من حقوق مرتبطة بوضعهم كلاجئين.

وانتقد ما وصفه بغياب ممارسة الدولة المضيفة لمسؤولياتها داخل مخيمات تندوف، متهما جبهة البوليساريو بتجنيد الأطفال وتسليحهم، ومشددا على أن الدفاع عن حقوق اللاجئين يقتضي ضمان حرياتهم الأساسية، وفي مقدمتها حرية التنقل والعودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية.

وتطرق هلال إلى مسألة عودة سكان المخيمات إلى الصحراء، مؤكدا أن المغرب يعلن استعداده لتسهيل هذه العملية بمساعدة المفوضية السامية، ومتهما الجزائر بعرقلة حرية تنقلهم وعودتهم، في تناقض، بحسب قوله، مع المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وتشجيع العودة الطوعية.

فرنسا ترد على روسيا: حاضر ومستقبل الصحراء تحت السيادة المغربية

جددت فرنسا، تمسكها بموقفها الداعم للسيادة المغربية على الصحراء، عقب استخدام روسيا حق النقض "الفيتو" ضد مشروع القرار الأمريكي بمجلس الأمن الدولي، مؤكدة أن حاضر المنطقة ومستقبلها يندرجان في إطار السيادة المغربية، وأن مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به المملكة يشكل الأساس الحصري للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

وأعرب جيروم بونافون، المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، عن أسف بلاده لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد المشروع الأمريكي، معتبرا أن النص الذي تقدمت به واشنطن كان يشكل خطوة مهمة لدعم العملية السياسية، ومواصلة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء النزاع الذي استمر على مدى عقود.

وقال الدبلوماسي الفرنسي، في مداخلة أمام مجلس الأمن عقب التصويت، إن "مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يشكل خطوة هامة إلى الأمام لدعم العملية السياسية"، مذكرا بأن القرار رقم 2797، الذي اعتمده المجلس خلال السنة الماضية، شكل منعطفا حاسما في اتجاه التسوية النهائية للنزاع، معربا عن أسفه لعدم قدرة المجلس على البناء على المكتسبات التي تحققت خلال المرحلة السابقة.

وأكد بونافون أن الموقف الفرنسي من قضية الصحراء المغربية واضح وثابت، مشددا على أنه "بالنسبة لفرنسا، يندرج حاضر ومستقبل الصحراء في إطار السيادة المغربية"، داعيا إلى استئناف المفاوضات على أساس خطة الحكم الذاتي المغربية حصرا، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض بشأنه.

وأبرز ممثل باريس لدى الأمم المتحدة أن بلاده تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لتيسير المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، مشيرا إلى أن استئناف المحادثات يكتسي أهمية خاصة لمواصلة المسار السياسي الذي شهد تطورات خلال الفترة الأخيرة.



وقال المسؤول الفرنسي في هذا الصدد: "نشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام والولايات المتحدة الأمريكية لتيسير المفاوضات المباشرة بين الأطراف، ونجدد لهما دعمنا"، مؤكدا ضرورة مواصلة هذه الجهود من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين.

وامتد الموقف الفرنسي إلى الجانب الإنساني المرتبط بالنزاع، إذ أعرب بونافون عن أسفه لعدم اعتماد مشروع القرار الأمريكي، الذي كان يتضمن مقتضيات تدعم جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين الصحراويين، مع احترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي للاجئين.

وأشار الدبلوماسي الفرنسي إلى أن اعتراض أحد أعضاء مجلس الأمن على المشروع حال دون اعتماد هذه المقتضيات، في وقت تتواصل فيه الجهود الدولية لمعالجة الأوضاع الإنسانية المرتبطة بالنزاع، ومواكبة المسار السياسي الهادف إلى التوصل إلى تسوية نهائية.

ويأتي هذا الموقف امتدادا للتحول الذي شهدته السياسة الفرنسية تجاه قضية الصحراء المغربية، والذي برز بصورة واضحة خلال زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى المملكة في أكتوبر 2024، حين أكد، في خطاب أمام البرلمان المغربي، أن حاضر المنطقة ومستقبلها يندرجان في إطار السيادة المغربية.

وكان الرئيس الفرنسي قد شدد، خلال الزيارة ذاتها، على أن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يشكل الإطار الذي ينبغي أن تتم من خلاله تسوية النزاع، باعتباره حلا واقعيا ومستداما، مؤكدا التزام باريس بمواكبة هذا التوجه داخل المؤسسات والهيئات الدولية المعنية.

وتكتسي تصريحات المندوب الفرنسي أهمية في ضوء الخلاف الذي ظهر داخل مجلس الأمن بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن مشروع القرار المتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء "المينورسو"، بعدما استخدمت موسكو حق النقض لمنع اعتماد النص الأمريكي رغم حصوله على تأييد 11 عضوا، مقابل امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

وكان المشروع الذي تقدمت به واشنطن يتضمن مقتضيات تجعل مقترح الحكم الذاتي المغربي الموسع والمحيّن أساسا وحيدا لمواصلة المفاوضات السياسية، مع اعتبار الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية الحل الأكثر قابلية للتطبيق، إلى جانب اقتراح مراجعة تسمية البعثة الأممية وهيكلتها ومهامها المستقبلية.

وفي المقابل، قدمت روسيا مشروعا بديلا يقترح تمديد ولاية "المينورسو" إلى غاية 31 أكتوبر 2027، مع الإبقاء على تسميتها الحالية وطبيعة مهامها، والتأكيد على مواصلة العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، غير أن المشروع لم يحصل على الأصوات اللازمة لاعتماده، بعدما أيده ثلاثة أعضاء فقط، مقابل امتناع 11 عضوا ومعارضة الولايات المتحدة التي استخدمت بدورها حق النقض.

وأظهرت نتائج التصويت استمرار التباين بين واشنطن وموسكو بشأن الإطار السياسي والمؤسساتي الذي ينبغي اعتماده خلال المرحلة المقبلة، فيما جاء الموقف الفرنسي ليؤكد استمرار دعم باريس للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وتمسكها بضرورة استئناف المفاوضات على هذا الأساس.

قانون المالية 2027.. خمس أولويات حكومية لاختبار القدرة الشرائية وتشغيل الشباب وتقليص الفوارق المجالية



يرسم مشروع قانون المالية المغربي لسنة 2027 ملامح مرحلة جديدة في تدبير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خمس أولويات كبرى صادق المجلس الوزاري، برئاسة الملك محمد السادس، على توجهاتها العامة، يوم السبت 17 أكتوبر. وتتمحور هذه الأولويات حول تحسين القدرة الشرائية وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، وإدماج الشباب في منظومة التعليم والتكوين والشغل، وتسريع الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية، وتعزيز السيادة الاستراتيجية، إلى جانب بناء اقتصاد منتج قادر على تمويل الطموحات التنموية والاجتماعية، مع الحفاظ على التوازنات المالية.

وتأتي هذه التوجهات في سياق يتسم بتزايد انتظارات المواطنين بشأن تحسين أوضاعهم المعيشية، وتوسيع فرص الشغل، والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ما يجعل مشروع قانون المالية لسنة 2027 اختبارا حقيقيا لقدرة الحكومة على تحويل التزاماتها السياسية والانتخابية إلى إجراءات عملية ذات أثر مباشر على حياة المغاربة.

ولا يقتصر المشروع على تحديد التوجهات المالية للسنة المقبلة، بل يتضمن رهانا على إعادة توجيه تدخل الدولة في عدد من المجالات، خصوصا ما يتعلق بضبط الأسواق والأسعار، وتحسين فعالية البرامج الاجتماعية، وتجاوز محدودية المبادرات القطاعية الموجهة إلى الشباب، عبر اعتماد مقاربة أكثر تكاملا تربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

القدرة الشرائية في صدارة الأولويات

تحتل استعادة القدرة الشرائية وتعزيز أسس الدولة الاجتماعية موقعا مركزيا ضمن التوجهات العامة للمشروع، من خلال مواصلة توسيع الحماية الاجتماعية، والرفع من قيمة الدعم الاجتماعي المباشر، وإطلاق إصلاح هيكلي للأسواق وآليات ضبط الأسعار ابتداء من سنة 2027.

وتشمل هذه التوجهات أيضا مواصلة تعميم التغطية الصحية، وتأهيل المنظومة الصحية وتحسين جودة الخدمات التعليمية، فضلا عن تعزيز الولوج إلى السكن اللائق من خلال برنامج الدعم المباشر للسكن، الذي تراهن عليه الحكومة لتيسير استفادة الأسر من السكن وتحسين ظروف عيشها.

ويعكس هذا الاختيار توجها نحو تعزيز الحضور الاجتماعي للدولة، عبر الانتقال من التدخلات الظرفية إلى برامج أكثر استدامة، تستهدف الفئات الهشة والطبقة المتوسطة، وتحد من آثار ارتفاع تكاليف المعيشة على ميزانيات الأسر.

غير أن نجاح هذه الإجراءات سيظل مرتبطا بمدى قدرتها على إحداث تحسن ملموس في الدخل الحقيقي للمواطنين، خصوصا في ظل استمرار الضغوط المرتبطة بأسعار المواد الأساسية والخدمات، إلى جانب ضرورة ضمان استدامة تمويل برامج الحماية الاجتماعية، دون التأثير على التوازنات المالية للدولة.

الشباب.. من التكوين إلى التشغيل

يبرز إدماج الشباب باعتباره أحد أبرز رهانات مشروع قانون المالية لسنة 2027، من خلال الانتقال نحو سياسة وطنية أكثر شمولا، تتجاوز تعدد البرامج القطاعية التي لم تتمكن، في مراحل سابقة، من معالجة مختلف الإشكالات المرتبطة بالتشغيل والتكوين والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة.

وفي هذا السياق، تتجه الحكومة إلى إطلاق برنامج وطني مندمج للشباب خلال الفترة الممتدة بين 2027 و2031، يقوم على مواكبة مساراتهم المهنية، وتحسين فرص التكوين والتأهيل، وتيسير الولوج إلى التمويل وآليات الضمان والأسواق، بما يتيح ربط الكفاءات والمهارات بفرص التشغيل وريادة الأعمال.

وتقوم هذه المقاربة على تصور متكامل لمسار الشباب، يبدأ من التعليم والتكوين، ويمر عبر التأهيل المهني والمواكبة، وصولا إلى الحصول على فرص عمل مستقرة أو إطلاق مشاريع اقتصادية قادرة على الاستمرار.

وفي هذا الإطار، أكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة، في تصريح لصحيفة «العرب»، أن المشروع يكرس مفهوم التشغيل المندمج، من خلال الجمع بين التوظيف المستهدف في القطاعات الاجتماعية وتوسيع فرص العمل غير المباشرة عبر الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية.

وبحسب هذه المقاربة، فإن خلق فرص الشغل لن يظل مرتبطا بالتوظيف في القطاع العام، بل سيمتد إلى الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات الجديدة، بما يوسع قاعدة التشغيل ويعزز مساهمة القطاع الخاص في إدماج الشباب.

ومع ذلك، تظل فعالية البرنامج مرتبطة بقدرته على معالجة اختلالات قائمة، من بينها ضعف التلاؤم بين التكوين وحاجيات سوق الشغل، وصعوبة حصول الشباب على التمويل، ومحدودية فرص العمل المستقر. كما تبرز ضرورة توسيع الاستفادة لتشمل غير الحاصلين على شهادات، والمنقطعين عن الدراسة، وشباب العالم القروي، بما يضمن عدم اقتصار البرامج على الفئات الأكثر تأهيلا أو القادرة على إطلاق مشاريع مقاولاتية.

25 مليار درهم للتنمية الترابية

على مستوى التنمية المجالية، يراهن المشروع على تسريع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تفعيلا للتوجيهات الملكية الرامية إلى تحقيق تنمية أكثر توازنا بين مختلف جهات المملكة.

وفي هذا الإطار، خصص غلاف مالي يقدر بـ25 مليار درهم لتسريع تنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، التي تستهدف تقليص الفوارق بين المناطق، وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز جاذبية المجالات الترابية الأقل استفادة من الاستثمار.

وتتضمن التوجهات المعلنة إعادة تنظيم اختصاصات الجهات وفق معايير الوضوح والنجاعة، وتقوية التنسيق والتعاقد بين الدولة والجهات، إلى جانب التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، بما يسمح بتقريب القرار العمومي من المواطنين وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية.

ولا تقتصر أهمية هذه البرامج على تطوير البنيات التحتية، بل تمتد إلى خلق شروط اقتصادية واجتماعية تسمح بظهور أنشطة محلية جديدة، وتوسيع فرص التشغيل، وتحسين جاذبية المناطق التي تعاني من ضعف الاستثمار ومحدودية الخدمات العمومية.

السيادة الاستراتيجية وبناء اقتصاد منتج

وتشكل السيادة الاستراتيجية محورا آخر ضمن مشروع قانون المالية، من خلال تعزيز الأمن المائي والطاقي والغذائي، وتقوية السيادة الرقمية الوطنية، باعتبارها ركائز أساسية لتقليص التبعية الخارجية ورفع قدرة الاقتصاد المغربي على مواجهة الأزمات والتحولات الدولية.

وفي المجال الطاقي، تتجه الحكومة إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة، ومواصلة تنزيل العرض المغربي في مجال الهيدروجين الأخضر، والتقدم في تنفيذ خارطة طريق البنية التحتية للغاز، بما يدعم تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمن التزود بها.

كما تشمل الأولويات تحسين تدبير الموارد المائية، واتخاذ تدابير لضمان الأمن الغذائي، وتقوية قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية وسلاسل الإمداد.

وتتكامل هذه الاختيارات مع توجه يرمي إلى تطوير منظومات صناعية سيادية جديدة، وتسريع الإصلاحات المؤسساتية، وتعبئة التمويلات الضرورية للمشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية، مع الحفاظ على استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية والمالية.

رهان الاستثمار والتوازنات المالية

وفي موازاة الالتزامات الاجتماعية، يراهن المشروع على بناء اقتصاد قادر على توفير الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية، من خلال تعزيز الاستثمار الخاص، وتفعيل آليات الدعم المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، مع إيلاء أهمية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وتكتسي هذه الفئة من المقاولات أهمية خاصة بالنظر إلى دورها في النسيج الاقتصادي الوطني وقدرتها على خلق فرص الشغل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، غير أن تعزيز مساهمتها يقتضي تحسين شروط التمويل، وتبسيط المساطر الإدارية، وتيسير الولوج إلى الأسواق والصفقات.

وتشير التوقعات الواردة في العرض المقدم أمام المجلس الوزاري إلى إمكانية تحقيق الاقتصاد الوطني نموا في حدود 4.7 في المئة عند نهاية سنة 2026، مع احتواء التضخم في حدود 0.7 في المئة، وتقليص عجز الميزانية إلى 3 في المئة من الناتج الداخلي الخام.

وتوفر هذه المؤشرات إطارا اقتصاديا تستند إليه التوجهات المالية الجديدة، في وقت تواجه فيه المملكة تحديات مرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية، والمنافسة الدولية على مصادر الطاقة والتكنولوجيا والتمويل، فضلا عن ارتفاع كلفة المشاريع الاجتماعية والتنموية.

وبذلك، يضع مشروع قانون المالية لسنة 2027 الحكومة أمام معادلة دقيقة تجمع بين توسيع الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز الاستثمار المنتج، وإدماج الشباب، وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي للاقتصاد الوطني.

ويبقى التحدي الأساسي هو الانتقال من الالتزامات المعلنة إلى نتائج قابلة للقياس، سواء على مستوى تحسين القدرة الشرائية، أو توفير فرص الشغل المستقر، أو الرفع من جودة الخدمات العمومية، أو ضمان توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية بين الجهات. فنجاح المشروع لن يقاس بحجم الاعتمادات المالية المخصصة وحدها، وإنما بمدى انعكاسها الفعلي على الحياة اليومية للمواطنين، وقدرة الاقتصاد الوطني على تمويل هذه الطموحات دون المساس باستدامة المالية

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

التحول الطاقي بالمغرب.. من تبعية الاستيراد إلى رهانات السيادة الاقتصادية والصناعة الخضراء

يقف المغرب أمام تحول استراتيجي يتجاوز مجرد تنويع مصادر إنتاج الكهرباء، ليشمل إعادة تشكيل نموذجه الاقتصادي وتعزيز استقلاليته في مواجهة تقلبات أسواق الطاقة العالمية. فبعد عقود من الاعتماد الكبير على استيراد الموارد الأحفورية، وما ترتب عن ذلك من ضغوط مالية مرتبطة بتقلبات الأسعار والأزمات الجيوسياسية، اختارت المملكة الاستثمار في مؤهلاتها الطبيعية، مستفيدة من امتدادها الساحلي ووفرة الإشعاع الشمسي وانتظام الرياح في عدد من مناطقها.

ولم يعد الانتقال الطاقي مجرد التزام بيئي أو شعار مرتبط بخفض الانبعاثات، بل أصبح خياراً استراتيجياً يرتبط بالأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية والقدرة على تأمين الحاجيات المستقبلية. ومن هذا المنطلق، اتجه المغرب إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين الطاقات الشمسية والريحية، وتطوير البنيات التحتية، واستقطاب الاستثمارات، وتهيئة شروط الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

الشمس والرياح رافعتان

تستند الاستراتيجية المغربية إلى موقع جغرافي يجمع بين واجهتين بحريتين، الأطلسية والمتوسطية، ومجالات صحراوية تتميز بارتفاع مستويات الإشعاع الشمسي. وقد مكنت هذه الخصائص من إطلاق مشاريع كبرى، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف رفع حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة إلى 52 في المائة بحلول سنة 2030.

ويبرز مركب نور ورزازات باعتباره أحد أبرز تجليات هذا التوجه، بقدرة إجمالية تناهز 580 ميغاواط واستثمارات تجاوزت ثلاثة مليارات دولار. ويضم المشروع أربع محطات تعتمد تقنيات مختلفة، تجمع بين الطاقة الشمسية المركزة والخلايا الكهروضوئية.

وتبلغ قدرة محطة نور 1 نحو 160 ميغاواط، مع إمكانية تخزين الحرارة لمدة ثلاث ساعات، فيما تصل قدرة نور 2 إلى 200 ميغاواط، مع تخزين يمتد إلى سبع ساعات. أما نور 3، فتبلغ قدرتها 150 ميغاواط، وتعتمد تقنية البرج الشمسي مع إمكانية التخزين لمدة تصل إلى ثماني ساعات، بينما تستكمل نور 4 المنظومة بقدرة 70 ميغاواط، اعتماداً على الخلايا الكهروضوئية.

وتكتسب تقنيات التخزين الحراري أهمية خاصة، لأنها تتيح الاحتفاظ بالطاقة المنتجة خلال النهار واستخدامها لاحقاً، بما يخفف من تأثير غياب الشمس على استمرارية الإنتاج. ويعتمد هذا النظام على الملح المذاب لتخزين الحرارة، بما يعزز قدرة المحطات على تلبية جزء من الطلب خلال الفترات المسائية.

وبموازاة ذلك، وسع المغرب استثماراته في الطاقة الريحية، مستفيداً من المؤهلات الطبيعية للمناطق الساحلية. وتعد مزرعة طرفاية، التي تتجاوز قدرتها 300 ميغاواط، من أبرز المشاريع في هذا المجال، إلى جانب تحديث مزرعة الكودية البيضاء بطنجة وتطوير مشاريع أخرى في مناطق مختلفة، من بينها فاس وبوجدور.

وتساهم هذه المشاريع في تنويع مصادر الكهرباء وتقليص الاعتماد على الوقود المستورد، كما تفرض تطوير الشبكات وأنظمة التحكم والتخزين لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

التنمية والرهانات المستقبلية

لم تقتصر آثار التحول الطاقي على المشاريع الكبرى، بل امتدت إلى المناطق القروية، حيث ساهم البرنامج الشمولي للكهربة القروية في رفع نسبة التغطية الكهربائية إلى نحو 99.88 في المائة، من خلال توسيع الشبكات واعتماد حلول الطاقة الشمسية المستقلة في المناطق النائية.

كما أتاح انتشار أنظمة الضخ الشمسي توفير بدائل لتشغيل مضخات الري وتقليص تكاليف الطاقة بالنسبة إلى عدد من الفلاحين. غير أن هذا التوسع يطرح تحدياً يرتبط بتدبير الموارد المائية، خصوصاً في المناطق التي تعاني الإجهاد المائي، ما يستدعي إخضاع استعمال المياه الجوفية لضوابط تضمن استدامتها.

وفي موازاة تأمين الحاجيات الداخلية، يتجه المغرب نحو الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، باعتباره أحد الخيارات المستقبلية لإزالة الكربون من الصناعات الثقيلة والنقل البحري. ويعتمد إنتاجه على التحليل الكهربائي للماء باستخدام الكهرباء المتجددة، بما يتيح تطوير صناعات أقل تلوثاً وأكثر قدرة على مواكبة التحولات الدولية.

وفي هذا السياق، أطلقت المملكة مبادرة عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، بهدف استقطاب الاستثمارات وتوفير بيئة متكاملة للمشاريع الصناعية. كما خصصت وعاءً عقارياً يناهز مليون هكتار من أراضي الدولة لهذا التوجه، مع برمجة 300 ألف هكتار ضمن المرحلة الأولى.

> تكتسب تقنيات التخزين الحراري أهمية خاصة، لأنها تتيح الاحتفاظ بالطاقة المنتجة خلال النهار واستخدامها لاحقاً، بما يخفف من تأثير غياب الشمس على استمرارية الإنتاج

ويواكب هذا الطموح توجه نحو تعزيز الربط الكهربائي الدولي، ومن أبرز المشاريع المطروحة مشروع نقل الكهرباء المتجددة من المغرب إلى بريطانيا عبر كابلات بحرية يتجاوز طولها 3800 كيلومتر. كما يسعى المغرب إلى تعزيز الاندماج الطاقي الإفريقي من خلال تطوير مشاريع الربط وتبادل الخبرات، بما فيها مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي.

التمويل وتوطين الصناعة

شكل التمويل أحد ا لعنا صر الأساسية في إنجاز المشاريع الطاقية الكبرى، بالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة. وفي هذا الإطار، اضطلعت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة بدور محوري في تطوير المشاريع وتعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال نماذج استثمارية تتيح مشاركة الشركات وضمان تسويق الكهرباء وفق عقود طويلة الأجل.

كما ساهمت مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في توفير القروض الميسرة والدعم التقني، إلى جانب اعتماد أدوات تمويل مبتكرة، من بينها التمويلات المختلطة والسندات الخضراء. وبرز القطاع الخاص الوطني بدوره في تطوير مشاريع الطاقة الريحية، بما يعزز فرص نقل الخبرات وتوسيع المشاركة المحلية.

ورغم هذا التقدم، يواجه التحول الطاقي تحديات مرتبطة بتدبير المياه، وتحديث الشبكات الكهربائية، وتأمين سلاسل التوريد، فضلاً عن الكلفة المرتفعة للمشاريع العابرة للحدود. كما يظل تطور سوق الهيدروجين الأخضر مرتبطاً بتراجع تكاليف الإنتاج ووضوح الأطر التنظيمية ووجود طلب دولي مستقر.

ويبرز توطين التكنولوجيا باعتباره أحد الاختبارات الأساسية للمرحلة المقبلة، إذ لا يكفي استيراد التجهيزات وإنجاز محطات الإنتاج، بل يتعين تطوير صناعة محلية لمكونات الألواح الشمسية وتوربينات الرياح ومعدات التحليل الكهربائي. ويتطلب ذلك تشجيع المقاولات الوطنية، وتعزيز البحث العلمي، وتأهيل الكفاءات المتخصصة.

كما تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي والرقمنة فرصاً لتحسين تدبير المنظومة، من خلال توقع الإنتاج وفق الظروف المناخية، ورصد الأعطال، وضبط توزيع الكهرباء وتقليص الفاقد.

وهكذا، ينتقل التحول الطاقي المغربي إلى مرحلة جديدة تتجاوز توسيع القدرة الإنتاجية نحو بناء منظومة اقتصادية وصناعية متكاملة. فالرهان لم يعد مقتصراً على إنتاج الكهرباء النظيفة، بل أصبح مرتبطاً بقدرة المملكة على تصنيع التكنولوجيا، وضمان استدامة الموارد، وتحويل مؤهلاتها الطبيعية إلى قيمة اقتصادية مضافة، بما يعزز أمنها الطاقي ويفتح أمامها آفاقاً أوسع في الأسواق الدولية.



القمة الروسية الإفريقية بموسكو.. طموحات اقتصادية تصطدم بحدود النفوذ العسكري والتجاري



كشفت القمة الروسية الإفريقية الثالثة، التي احتضنتها موسكو يومي 28 و29 أكتوبر الجاري، عن توجه الكرملين نحو توسيع شراكاته مع دول القارة في مجالات التجارة والطاقة والتعدين والزراعة، في وقت لا يزال فيه الحضور الروسي يرتكز بشكل كبير على التعاون العسكري والأمني، وسط تحديات مرتبطة بقدرة موسكو على منافسة الاستثمارات الصينية والأمريكية.

وشهدت القمة مشاركة ممثلين عن 48 دولة إفريقية، من بينهم 22 رئيس دولة، حيث استعرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين آفاق التعاون مع القارة، معلناً تجاوز المبادلات التجارية بين الجانبين 27 مليار دولار، ومؤكداً استعداد بلاده لتوسيع شراكاتها في قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة والتعليم.

غير أن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة تحول روسيا إلى مستثمر رئيسي في إفريقيا، إذ تشير تقديرات نقلها منتدى الدفاع الإفريقي عن خبراء في الدراسات الاستراتيجية إلى أن الاستثمارات الروسية المباشرة لا تتجاوز واحداً في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي بالقارة، فيما تفوق الصادرات الروسية إلى إفريقيا وارداتها منها بنحو سبعة أضعاف.

وتحاول موسكو توظيف إرث العلاقات السوفياتية وخطاب مناهضة الاستعمار لتعزيز موقعها داخل القارة، حيث انتقد بوتين ما وصفه باستغلال القوى الغربية للثروات الإفريقية، معتبراً أن الديون تستخدم لإبقاء اقتصادات المنطقة في دائرة التبعية.

وفي مقابل هذا الخطاب، تواجه روسيا منافسة اقتصادية متزايدة، خصوصاً من الصين التي وسعت حضورها عبر تمويل مشاريع البنية التحتية والطرق والموانئ والسكك الحديدية والاتصالات، فضلاً عن القروض والتبادل التجاري. أما الاستثمارات الروسية، فتتركز أساساً في مجالات الطاقة النووية والتعدين والموارد الطبيعية والحبوب والأسمدة، ومن أبرز نماذجها مشروع محطة الضبعة النووية في مصر.

الرهان الأمني وحدود التوسع الاقتصادي

على المستوى الأمني، تمتلك موسكو شبكة علاقات واسعة مع الدول الإفريقية، إذ تحدث بوتين عن وجود اتفاقيات للتعاون العسكري مع 45 دولة، تشمل توريد الأسلحة والتدريب وتقديم الدعم والاستشارات الأمنية.

وتبرز منطقة الساحل باعتبارها إحدى أبرز ساحات هذا الحضور، بعدما اتجهت حكومات مالي وبوركينا فاسو والنيجر إلى تنويع شركائها الأمنيين، عقب الانقلابات العسكرية وتراجع الوجود الفرنسي، ما أتاح لروسيا توسيع تعاونها مع هذه الدول.

ولم يقتصر الحضور الروسي على مجموعة «فاغنر»، التي نشطت في عدد من الدول الإفريقية، إذ عملت موسكو، بعد عام 2023، على إعادة تنظيم جانب من وجودها الأمني تحت مظلة «الفيلق الإفريقي»، المرتبط بوزارة الدفاع الروسية، في مسعى لإخضاع هذه التشكيلات لمزيد من الإشراف الرسمي.

غير أن هذا الحضور أثار انتقادات دولية، على خلفية اتهامات تتعلق بانتهاكات وممارسات قمعية ومساندة سلطات عسكرية في مواجهة خصومها الداخليين. وفي المقابل، تؤكد موسكو أن تعاونها يتم استجابة لطلبات حكومات ذات سيادة، وتندرج أنشطتها ضمن اتفاقيات رسمية للتعاون الأمني.

كما تفرض الحرب في أوكرانيا قيوداً إضافية على قدرة روسيا على توسيع حضورها الاقتصادي والعسكري في الخارج، في ظل ما تتطلبه من موارد مالية وعسكرية ودبلوماسية. وفي هذا السياق، يرى تحليل لمعهد «تشاتام هاوس» أن النفوذ الروسي في إفريقيا يتوسع سياسياً وأمنياً، بينما تظل قدرته على تحقيق نتائج اقتصادية واسعة محدودة.

إفريقيا تبحث عن شراكات تنموية مستدامة

وتتجاوز أهمية القمة الثالثة مجرد الإعلان عن اتفاقيات جديدة أو تقديم وعود استثمارية، لتطرح تساؤلات بشأن قدرة روسيا على الانتقال من شريك أمني وسياسي إلى فاعل اقتصادي وتنموي، قادر على المساهمة في تمويل البنية التحتية ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

فالدول الإفريقية، التي أصبحت محوراً لتنافس دولي متزايد، لا تقتصر احتياجاتها على السلاح والتدريب والتعاون الأمني، بل تشمل أيضاً الاستثمارات طويلة الأمد ومشاريع الطاقة والصناعة والنقل والتعليم.

وبينما تراهن موسكو على خطاب السيادة ومناهضة الهيمنة الغربية، يظل التحدي أمامها مرتبطاً بمدى قدرتها على تحويل علاقاتها السياسية والأمنية إلى مشاريع اقتصادية ملموسة، تتجاوز تجارة السلاح وتوريد المواد الأولية، وتوفر قيمة مضافة لاقتصادات القارة.

وعليه، فإن مستقبل النفوذ الروسي في إفريقيا لن يتحدد فقط بحجم الاتفاقيات العسكرية أو مستوى التقارب السياسي، بل أيضاً بقدرة موسكو على تقديم نموذج تعاون اقتصادي يستجيب لأولويات التنمية الإفريقية، في ظل منافسة دولية تتزايد حدتها على موارد القارة وأسواقها وموقعها الاستراتيجي.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

والتز: واشنطن تبحث عن حلول إبداعية لإنهاء نزاع الصحراء المغربية



دخل الموقف الأمريكي بشأن مستقبل قضية الصحراء المغربية مرحلة جديدة، في ظل توجه واشنطن نحو إعادة النظر في المقاربة الأممية المعتمدة لتدبير النزاع، والبحث عن خيارات بديلة من شأنها الدفع بالمسار السياسي، عوض الاستمرار في تجديد ولاية البعثة الأممية ومهامها دون تحقيق تقدم ملموس نحو التسوية.

وفي هذا السياق، أكد ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، أن بلاده لم تعد ترى جدوى في الاكتفاء بتمديد الولايات الأممية بشكل متكرر، دون إحداث اختراق حقيقي في الملف، مشيرا إلى أن تسوية النزاع من شأنها فتح آفاق اقتصادية وتنموية واسعة، ليس فقط أمام سكان الصحراء، بل أمام المنطقة برمتها.

وأوضح والتز أن المنطقة تسجل أحد أدنى مستويات المبادلات التجارية عبر الحدود على الصعيد العالمي، معتبرا أن استمرار النزاع يحول دون استثمار الإمكانات الاقتصادية المتاحة، ويحد من فرص الاندماج الإقليمي وتحقيق الازدهار المشترك.

وشدد المسؤول الأمريكي على أن واشنطن تعتزم البحث عن «حلول إبداعية وبدائل أخرى» للمضي قدما في هذا الملف، في إشارة إلى إمكانية تجاوز الصيغ التقليدية التي ظلت تؤطر عمل الأمم المتحدة لعقود، دون أن تفضي إلى تسوية نهائية. كما أعرب عن تقدير بلاده للعلاقة التي تجمعها بالمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، ستافان دي ميستورا، مؤكدا أهمية مواصلة التنسيق معه في المرحلة المقبلة.

وتندرج هذه التصريحات ضمن التحركات الأمريكية الرامية إلى إعادة صياغة دور الأمم المتحدة في النزاع، بعدما تقدمت واشنطن بمشروع قرار يقضي بتمديد ولاية بعثة المينورسو لسنة إضافية، مع إدخال تعديلات على طبيعة مهامها واسمها، وحصر دورها في مواكبة المسار السياسي، بدلا من الاستمرار في الارتباط بمهام استفتائية تعذر تنفيذها منذ إحداث البعثة سنة 1991.

غير أن المشروع الأمريكي اصطدم باستخدام روسيا حق النقض، رغم حصوله على تأييد 11 عضوا داخل مجلس الأمن، مقابل معارضة موسكو وامتناع الصين وباكستان والصومال عن التصويت، ما حال دون اعتماده.

وفي المقابل، لم يتمكن المشروع الروسي البديل، الذي دعا إلى تمديد ولاية المينورسو دون إدخال تغييرات على مهامها، من الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة لاعتماده، بعدما صوتت الولايات المتحدة ضده، ولم يحظ سوى بتأييد ثلاث دول، في تطور عكس حجم التباين داخل مجلس الأمن بشأن مستقبل البعثة الأممية وطبيعة تدخلها في المرحلة المقبلة.

وتكتسي تصريحات والتز أهمية خاصة بالنظر إلى تزامنها مع دخول مستقبل الوجود الأممي بالصحراء مرحلة من الغموض، عقب تعذر تجديد ولاية المينورسو، التي تنتهي في 31 أكتوبر 2026، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات بشأن الصيغة التي ستعتمدها الأمم المتحدة لمواصلة مواكبة الملف، وحدود الدور الذي يمكن أن تضطلع به البعثة في ظل غياب توافق داخل المجلس.

النفوذ في مجلس الأمن.. هل يدفع المغرب إلى مراجعة حساباته مع موسكو؟

أعاد استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن ضد مشروع القرار الأمريكي بشأن الصحراء المغربية فتح النقاش حول مستقبل العلاقات بين الرباط وموسكو، وحدود تأثير الخلافات الجيوسياسية على الشراكة الثنائية، في ظل تداخل حسابات التنافس الدولي مع المصالح الاستراتيجية لروسيا في شمال إفريقيا.

وجاء الموقف الروسي في سياق مواجهة دبلوماسية مباشرة مع الولايات المتحدة، بعدما أسقطت موسكو المشروع الأمريكي الرامي إلى إدخال تعديلات على مهام بعثة المينورسو، قبل أن تستخدم واشنطن بدورها حق النقض لإفشال المشروع الروسي البديل، الذي دعا إلى تمديد ولاية البعثة بصيغتها التقليدية دون تغيير.

وتعود جذور الدينامية الجديدة في العلاقات المغربية الروسية إلى زيارة الملك محمد السادس لموسكو سنة 2016، التي شكلت محطة مهمة في مسار تطوير التعاون الثنائي، والانتقال به من مستوى العلاقات التقليدية إلى شراكة ذات أبعاد اقتصادية واستراتيجية، شملت قطاعات حيوية، من بينها الطاقة والأدوية والصناعات التحويلية والرقمنة.

غير أن تطور الاعتبارات الجيوسياسية فرض تدريجيا حضوره على طبيعة هذه العلاقات، خصوصا مع تزايد التنافس الدولي حول النفوذ في شمال إفريقيا. وقد برز ذلك خلال تصويت مجلس الأمن سنة 2025 على القرار 2797، حين اختارت روسيا الامتناع عن التصويت، دون استخدام حق النقض ضد القرار الذي جعل الحكم الذاتي أساسا للتسوية السياسية للنزاع.



ويأتي الفيتو الروسي الأخير ليعكس، وفق قراءة تحليلية، تداخلا بين حسابات موسكو في مواجهة واشنطن ورغبتها في الحفاظ على هامش تأثيرها الإقليمي، أكثر مما يعبر بالضرورة عن استهداف مباشر للمغرب. فإحداث اختراق دبلوماسي كبير في ملف الصحراء تحت الرعاية الأمريكية من شأنه تعزيز موقع واشنطن وقدرتها على تقديم نفسها فاعلا قادرا على تحقيق تسويات في النزاعات الدولية.

كما لا يمكن فصل هذا الموقف عن طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تربط روسيا بالجزائر، والتي تفرض حضورها ضمن حسابات موسكو الإقليمية، دون أن يعني ذلك تبنيها المطلق لجميع المواقف الجزائرية بشأن القضية.

وفي المقابل، فإن تقديم روسيا مشروعا بديلا يدعو إلى الإبقاء على المينورسو بصيغتها التقليدية يكشف أن الخلاف لم يكن مقتصرا على تفاصيل تقنية مرتبطة بمهام البعثة، بل امتد إلى اختلاف أعمق بشأن التصورات السياسية والدبلوماسية لمستقبل النزاع، ودور الأمم المتحدة في تدبيره.

ورغم هذا التباين، لا تبدو العلاقات المغربية الروسية محكومة بالضرورة بمسار القطيعة، بالنظر إلى تعدد المصالح التي تجمع البلدين، خصوصا في مجالات الطاقة والفلاحة والتجارة والصناعة. كما أن العلاقات الثنائية لم تعرف تاريخيا تطابقا كاملا في المواقف بشأن مختلف القضايا الدولية والإقليمية، وهو ما يجعل التمييز بين الخلاف السياسي والتعاون الاقتصادي أمرا أساسيا لفهم تداعيات التطور الأخير.

ومع ذلك، قد ينعكس الموقف الروسي على بعض جوانب التعاون ذات الطابع السياسي والدبلوماسي، ويفتح مرحلة من إعادة تقييم حدود التقارب بين البلدين، ومدى قدرة المصالح المشتركة على استيعاب التباينات المرتبطة بالقضايا الاستراتيجية.

وبين حسابات التنافس الدولي وتشابك المصالح الإقليمية، يضع الفيتو الروسي العلاقات المغربية الروسية أمام اختبار جديد، عنوانه قدرة الرباط وموسكو على الفصل بين الخلاف حول قضية الصحراء المغربية واستمرار الشراكة الثنائية، في وقت تتجه فيه القضية نحو مرحلة مفصلية على مستوى تدبيرها داخل الأمم المتحدة.

الداخلة.. مشروع تحلية مياه البحر يقترب من الاكتمال باستثمار 2.6 مليار درهم





في خطوة تعزز الدينامية التنموية بجهة الداخلة-وادي الذهب، أشرف وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والأرياف، خالد حاتمي، أمس الجمعة 30 أكتوبر 2026، تزامناً مع الاحتفال بعيد الوحدة، على زيارة ميدانية للوقوف على تقدم أشغال مشروع تحلية مياه البحر وإحداث مدار سقوي جديد يمتد على مساحة 5 آلاف هكتار.

وشملت الزيارة، التي جرت بحضور والي الجهة وعامل إقليم وادي الذهب وعدد من مسؤولي القطاع، الاطلاع على مختلف مكونات هذا الورش الاستراتيجي، حيث بلغت الأشغال مراحل متقدمة، مع الانتهاء كلياً من إنجاز محطة الطاقة الريحية، مقابل بلوغ نسبة إنجاز محطة تحلية مياه البحر 97 في المائة، وشبكة السقي 99 في المائة.

ويأتي هذا المشروع، الذي أعطى انطلاقته الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، بغلاف مالي إجمالي يناهز 2.6 مليار درهم، بهدف تعزيز الأمن المائي وتوفير موارد مستدامة لدعم النشاط الفلاحي بالمنطقة.

تعزيز الأمن المائي

ويرتكز المشروع على تأمين التزويد بمياه الري والماء الصالح للشرب، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 37 مليون متر مكعب، تخصص منها 30 مليون متر مكعب لسقي المدار الفلاحي الممتد على 5 آلاف هكتار، فيما ستوجه 7 ملايين متر مكعب لتلبية حاجيات الماء الصالح للشرب.

ومن شأن هذه المنشآة المائية أن تساهم في تخفيف الضغط على الفرشة المائية بالداخلة، من خلال تعويض جزء من الاعتماد على المياه الجوفية بموارد مائية غير تقليدية، بما يعزز التدبير المستدام للموارد الطبيعية ويواكب التوسع الاقتصادي والفلاحي الذي تعرفه الجهة.

وتكتسي هذه المبادرة أهمية استراتيجية بالنظر إلى دورها المرتقب في تطوير الفلاحة المستدامة، وتنويع الإنتاج الزراعي ذي القيمة المضافة العالية، فضلا عن استقطاب الاستثمارات الخاصة وتعبئة الكفاءات والخبرات اللازمة للنهوض بالأنشطة الفلاحية وتعزيز التنمية الترابية.

فرص للشباب والاستثمار

وفي سياق تثمين المؤهلات الفلاحية للمدار السقوي الجديد، تقرر تخصيص 100 مشروع فلاحي صغير لفائدة شباب الجهة، بمساحات تتراوح بين 5 و10 هكتارات لكل مشروع، مع توفير مواكبة شاملة لأصحاب هذه المبادرات، بهدف تمكينهم من تطوير مشاريع منتجة وتعزيز مساهمتهم في الاقتصاد المحلي.

وتشير التوقعات إلى أن المشروع، الذي يقع بجماعة بئر أنزران، سيحقق عند دخوله مرحلة الاستغلال إنتاجا سنويا يناهز 500 ألف طن من المنتجات الفلاحية المبكرة، فضلا عن إحداث حوالي 30 ألف منصب شغل قار، وتحقيق قيمة مضافة تتجاوز مليار درهم، بما يجعله رافعة اقتصادية واجتماعية مهمة بالمنطقة.

طاقة متجددة وبنيات

ويقوم المشروع على ثلاث مكونات أساسية ومتكاملة، تتمثل في محطة لتحلية مياه البحر، ومزرعة لإنتاج الطاقة الريحية بقدرة تصل إلى 60 ميغاواط، إضافة إلى شبكة للري تمتد على طول 130 كيلومترا من القنوات، بما يضمن توفير المياه اللازمة للأنشطة الفلاحية بالمدار الجديد.

وتعكس هذه المكونات توجهاً نحو الربط بين الأمن المائي والانتقال الطاقي والتنمية الفلاحية، من خلال اعتماد حلول مبتكرة لتوفير الموارد الضرورية للإنتاج، وتقليص الضغط على المصادر المائية التقليدية، وتعزيز قدرة المنطقة على استقطاب مشاريع استثمارية مستدامة.

وعلى هامش الزيارة، عقد الوزير اجتماع عمل مع المستثمرين الخواص المستفيدين من القطع الأرضية داخل المدار السقوي، خصص للاستماع إلى انشغالاتهم والوقوف على الإكراهات الميدانية التي تواجه تنفيذ مشاريعهم، فضلاً عن بحث السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات وتوفير الظروف الملائمة لانطلاق استثماراتهم.

ويبرز هذا الورش حجم الرهان على جعل الداخلة قطباً فلاحياً واعداً، يستند إلى البنيات التحتية الحديثة والطاقات المتجددة والموارد المائية البديلة، بما يدعم خلق فرص الشغل وتحفيز الاستثمار الخاص وترسيخ أسس تنمية اقتصادية مستدامة بالأقاليم الجنوبية

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

السكك الحديدية..
المكتب الوطني يستهدف 100 مليون مسافر في أفق 2030



يتوقع المكتب الوطني للسكك الحديدية أن تبلغ حركة المسافرين حوالي 100 مليون مسافر في أفق سنة 2030، وأن يصل رقم المعاملات إلى 10 مليارات درهم، مع تحقيق هامش تشغيل يفوق 5 مليارات درهم، وفق ما جاء في تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية مرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

وسجل التقرير أن التشغيل التدريجي للبنيات التحتية الجديدة والمعدات المتحركة يمكن أن يسهم في الرفع بشكل ملموس من الطاقة الاستيعابية للشبكة، ومواكبة النمو المرتقب لحركة المسافرين، لا سيما على مستوى الأقطاب الحضرية الكبرى والمحاور الاقتصادية الرئيسية للمملكة.

ومن المتوقع أن تبلغ الكلفة الإجمالية للدورة الجديدة لتطوير النقل السككي في أفق سنة 2030، ما يناهز 96 مليار درهم، منها 53 مليار درهم مخصصة لتمديد الخط السككي فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، إلى جانب البنيات التحتية والتجهيزات المرتبطة به، و29 مليار درهم لاقتناء 168 قطارا من الجيل الجديد، فضلا عن 14 مليار درهم برسم برنامج الحفاظ على مستوى نجاعة الأداء، منها 8 مليارات درهم لدعم تمديد الخط السككي فائق السرعة وتطوير البنيات التحتية للقطار الجهوي السريع، و 6 مليارات درهم مخصصة للحفاظ على شبكة السكك الحديدية الحالية.

هذا، وكانت قد انطلقت في شهر أبريل 2025 أشغال إنجاز الخط السككي فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش، على طول يناهز 430 كيلومترا. كما تم إطلاق البرنامج السككي المخصص لمنطقة الدار البيضاء في شهر شتنبر 2025، والذي يشمل، على الخصوص، إنجاز محطة "الدار البيضاء-الجنوب" متعددة الوسائط، وبناء محطات جديدة على مستوى مطار محمد الخامس والملعب الكبير الحسن الثاني الجديد، فضلا عن تعزيز العرض السككي بين المحمدية والنواصر.

ويتضمن برنامج تجديد المعدات المتحركة اقتناء 18 قطارا فائق السرعة، و40 قطارا مخصصا للنقل بين الحواضر، إلى جانب 110 قطارات مخصصة لخدمات القطار الجهوي السريع والقطارات المكوكية السريعة.

كما تتضمن الصفقات المرتبطة بهذه المقتنيات التزامات في مجال التعويض الصناعي، تهم، على الخصوص، تطوير قدرة وطنية لتصنيع قطارات القطار الجهوي السريع بالمغرب، وتعزيز المنظومة السككية الوطنية.

وأبرز التقرير أن رقم معاملات المكتب الوطني للسكك الحديدية بلغ حوالي 2,479 مليار درهم، إلى غاية متم شهر يونيو 2026، مسجلا ارتفاعا بنسبة 2 في المائة، فيما بلغت النتيجة الصافية (ناقص 716 مليون درهم)، وبلغت نفقات الاستثمار أكثر من 4,83 مليارات درهم.

وفيما يتعلق بتوقعات الاختتام برسم سنة 2026، يرتقب أن يتجاوز رقم المعاملات 5,27 مليارات درهم، وأن تبلغ نتيجة الاستغلال 216 مليون درهم، فيما يتوقع أن تسجل النتيجة الصافية عجزا قدره 652 مليون درهم. كما يرتقب أن تبلغ الاستثمارات 18,2 مليار درهم، بانخفاض يقارب 4 في المائة مقارنة بسنة 2025.

ويرتقب أن يتجاوز رقم المعاملات 6,05 مليارات درهم سنة 2027، وأن يبلغ 6,56 مليارات درهم سنة 2028، و7,04 مليارات درهم سنة 2029، فيما يتوقع أن تتجاوز الاستثمارات 29 مليار درهم برسم سنة 2027.

أسعار الإنتاج الصناعي بالمغرب ترتفع بـ0,1 في المائة خلال شتنبر الماضي



ارتفع الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج بقطاع الصناعات التحويلية بالمغرب، باستثناء تكرير البترول، بنسبة 0,1 في المائة خلال شهر شتنبر 2026، مقارنة مع شهر غشت من السنة نفسها، حسب ما أفادت به مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس ،وفق ما أوضحته المندوبية، إلى زيادة الأسعار في عدد من الفروع الصناعية، وفي مقدمتها صناعة الملابس بنسبة 1,4 في المائة، وصنع منتجات أخرى غير معدنية بنسبة 0,6 في المائة، والصناعة الكيماوية بنسبة 0,1 في المائة.

في المقابل، سجلت أسعار الإنتاج تراجعا بنسبة 0,4 في المائة بقطاع التعدين، و0,2 في المائة بقطاع الصناعات الغذائية، ما حد من وتيرة ارتفاع الرقم الاستدلالي العام.

وفيما يتعلق بباقي القطاعات، سجلت المندوبية استقرار الأرقام الاستدلالية للأثمان عند الإنتاج في كل من الصناعات الاستخراجية، وإنتاج وتوزيع الكهرباء، وإنتاج وتوزيع الماء، خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد المؤشرات الرقمية، انتقل الرقم الاستدلالي لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية، باستثناء تكرير البترول، من 118,9 نقطة في غشت إلى 119 نقطة في شتنبر 2026، وفق أساس 100 لسنة 2018.

المغرب يوسع مشاريعه المينائية لتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات وتحقيق العدالة المجالية



تتجه المملكة المغربية إلى تعزيز بنياتها التحتية المينائية واللوجستية من خلال مشاريع كبرى تستهدف تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني، وتوسيع القدرات التصديرية، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب توزيع النشاط الاقتصادي على مختلف جهات المملكة.

ويأتي هذا التوجه في سياق الاستعداد لدخول أولى محطات المركب المينائي والصناعي الناظور غرب المتوسط حيز الاستغلال، بالتوازي مع إطلاق أشغال الميناء الجديد «طنجة المتوسط 3»، فضلا عن مواصلة تطوير مشاريع مينائية أخرى، من بينها ميناء الداخلة الأطلسي.

وفي هذا الإطار، أكد خبراء اقتصاديون أن تطوير البنيات المينائية يشكل رافعة لدعم الصادرات المغربية وتحسين جاذبية المملكة الاستثمارية، غير أن تحقيق الأهداف المنتظرة يظل مرتبطا أيضا بتأهيل المقاولات الوطنية ورفع إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

وأوضح يوسف كراوي الفيلالي، رئيس المركز المغربي للحكامة والتسيير، أن التحولات التي تعرفها التجارة العالمية تفرض توفير بنية تحتية مينائية متطورة، قادرة على مواكبة نمو المبادلات التجارية وتلبية حاجيات الأنشطة الصناعية والتجارية، خاصة في ظل انفتاح المغرب على الأسواق الآسيوية وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بالمملكة.

وأضاف أن المناطق الصناعية ومناطق التسريع الصناعي تحتاج إلى منافذ بحرية فعالة لتسهيل نقل المنتجات نحو الأسواق الخارجية، مشددا على ضرورة مواكبة الاستثمارات المينائية بسياسات تستهدف تطوير النسيج المقاولاتي الوطني، حتى تتمكن المقاولات المغربية من الاستفادة من هذه البنيات وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية.

وربط الخبير الاقتصادي تطوير الموانئ بإمكانية تقليص العجز التجاري، من خلال تحسين القدرة التصديرية للمنتجات المغربية، معتبرا أن بلوغ هذا الهدف يستدعي التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية واللوجستية، إلى جانب الرفع من جودة الإنتاج والإنتاجية لدى المقاولات الوطنية.

من جهته، أبرز محمد جدري، الخبير الاقتصادي، أن المشاريع المينائية الجديدة تندرج ضمن توجه يروم توسيع قاعدة الاستثمار وتحقيق توزيع أكثر توازنا للأنشطة الاقتصادية، بدل استمرار تمركزها في المحاور التقليدية، خاصة محور طنجة والمناطق المحيطة به.

وأشار جدري إلى أن ميناء الداخلة الأطلسي يمكن أن يشكل رافعة لاستقطاب الاستثمارات بالأقاليم الجنوبية وتعزيز انفتاح المغرب على دول غرب إفريقيا، فيما يرتقب أن يسهم المركب المينائي والصناعي الناظور غرب المتوسط في تحفيز الاستثمار بجهة الشرق، من خلال توفير منصة لوجستية تسهل عمليات الاستيراد والتصدير.

واستحضر الخبير الاقتصادي تجربة ميناء طنجة المتوسط في دعم صناعة السيارات المغربية وتعزيز ارتباطها بالأسواق العالمية، معتبرا أن الاستفادة من التجربة ذاتها تقتضي مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والصناعية لكل منطقة، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة محلية.

كما لفت إلى الأبعاد الطاقية لمشروع الناظور غرب المتوسط، بالنظر إلى الأدوار المرتقبة المرتبطة بالمواد النفطية والغاز، مبرزا أن تطوير البنيات التحتية الطاقية يمكن أن يدعم أمن الإمدادات ويعزز جاذبية المملكة للاستثمارات الصناعية التي تحتاج إلى موارد طاقية موثوقة وتنافسية.

وأكد جدري أن تكامل الأقطاب المينائية الكبرى، وفي مقدمتها طنجة المتوسط والناظور غرب المتوسط والداخلة الأطلسي، من شأنه أن يوسع فرص خلق الثروة ومناصب الشغل، شريطة مواكبة هذه المشاريع بسياسات صناعية واستثمارية تستجيب لمؤهلات كل جهة.

ويظل الرهان، وفق هذه المقاربة، مرتبطا بمدى قدرة المشاريع المينائية على إحداث آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في محيطها، من خلال تطوير الخدمات اللوجستية والصناعية، وتحفيز المقاولات المحلية، وتوسيع فرص التشغيل، بما يعزز التنافسية الاقتصادية ويسهم في تحقيق تنمية مجالية أكثر توازنا.

الواردات المغربية ترتفع بـ15.8% مقابل نمو الصادرات بـ8.7%



أفاد عمر حجيرة، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية، بأن الواردات المغربية سجلت ارتفاعا بنسبة 15.8 في المائة، مقابل زيادة الصادرات بنسبة 8.7 في المائة، مشيرا إلى أن حجم المبادلات التجارية للمملكة بلغ نحو 952.4 مليار درهم مع متم غشت، مقابل حوالي 1.3 تريليون درهم خلال سنة 2025.

وأبرز حجيرة، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، أمس الاثنين، أن هذه المؤشرات تبرز أهمية تعزيز الصادرات المغربية والعمل على تنويع المنتجات الموجهة إلى الأسواق الخارجية، مع الاستفادة بشكل أكبر من اتفاقيات التبادل الحر التي تربط المملكة بشركائها الدوليين.

وفي هذا الصدد، سجل الوزير أن المغرب يتوفر على 12 اتفاقية للتبادل الحر، تتيح للمنتجات الوطنية إمكانية الولوج إلى أسواق تضم نحو 3 مليارات مستهلك، مؤكدا أهمية استثمار هذه الفرص لتوسيع حضور المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

وتابع أن تحسين أداء التجارة الخارجية يرتبط بمدى قدرة المقاولات الوطنية على الاستفادة من هذه الاتفاقيات وتوسيع نطاق تسويق منتجاتها بالخارج، بما يسهم في دعم الإنتاج الوطني وتعزيز فرص التشغيل.

ودوليا، سجل حجيرة أن التجارة الخارجية تواجه تحولات متسارعة بفعل التطور التكنولوجي وصعود الذكاء الاصطناعي، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية والتغيرات التي تعرفها سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن ارتفاع الأسعار واستمرار الضغوط التضخمية.

وأكد الوزير أن تقليص العجز التجاري يقتضي العمل على رفع الصادرات وتحسين استغلال اتفاقيات التبادل الحر، بما يعزز حضور المنتجات المغربية في الأسواق الدولية، ويدعم النسيج الإنتاجي الوطني، ويسهم في خلق فرص شغل جديدة.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

لقجع: زيادة الدعم الاجتماعي المباشر ستكلف 3 مليارات درهم سنويا



حقق قسم أمراض القلب والشرايين بالمستشفى الجامعي محمد السادس بأكادير، التابع للمجموعة الصحية الترابية لجهة سوس ماسة، إنجازا طبيا نوعيا، عقب نجاحه في إجراء أولى عمليات استئصال الرجفان الأذيني باستخدام تقنيتي الاستئصال بالمجال الكهربائي النبضي (PFA) والاستئصال بالترددات الراديوية، في خطوة تعزز تطور طب القلب التداخلي وتفتح آفاقا جديدة لعلاج اضطرابات نظم القلب.

ويعد الرجفان الأذيني من أكثر اضطرابات نظم القلب شيوعا في الممارسة الطبية، إذ تعتمد هذه التدخلات العلاجية المتقدمة على العزل الكهربائي للأوردة الرئوية، بهدف استعادة انتظام ضربات القلب والحد من مخاطر المضاعفات المرتبطة بهذا الاضطراب، ولا سيما تلك الناجمة عن الانصمام الخثاري وقصور القلب.

ووفق المعطيات التي كشفت عنها إدارة المستشفى، يأتي اعتماد هاتين التقنيتين في إطار التزام المؤسسة بتطوير العرض الصحي والارتقاء بجودة الخدمات الطبية، من خلال الاستفادة من أحدث الابتكارات والتكنولوجيات المعتمدة في مجال علاج أمراض القلب.

وأبرز المصدر ذاته أن تقنية الاستئصال بالمجال الكهربائي النبضي (PFA) تعتمد على استخدام مجالات كهربائية عالية الشدة لاستهداف الأنسجة القلبية المسؤولة عن اضطراب نظم القلب بشكل انتقائي، دون اللجوء إلى الطاقة الحرارية.

وتتيح هذه التقنية إمكانية تقليص مدة التدخل العلاجي، مع الحد من مخاطر إصابة البنيات التشريحية المجاورة، خاصة المريء والعصب الحجابي.

أما تقنية الاستئصال بالترددات الراديوية، فتعد من التقنيات العلاجية المرجعية التي أثبتت فعاليتها في علاج الرجفان الأذيني، وتعتمد على الطاقة الحرارية لإحداث آفات علاجية دقيقة ومحددة في الأنسجة القلبية المستهدفة، بالاستعانة بأنظمة متطورة لرسم الخرائط الكهربائية والتشريحية ثلاثية الأبعاد (3D)، بما يعزز دقة التدخلات العلاجية.

وسجل المصدر ذاته أن تعبئة الفرق الطبية والتمريضية والتقنية، إلى جانب ما تتوفر عليه من خبرة وكفاءة مهنية، أسهمت في إنجاح هذه التدخلات وفق شروط السلامة والجودة، مشيرا إلى أن المرضى المستفيدين سجلوا تحسنا إيجابيا ملحوظا في حالتهم الصحية.

ويعد هذا الإنجاز مرحلة جديدة في تطوير التكفل باضطرابات نظم القلب، كما يعزز فرص استفادة المرضى بجهة سوس-ماسة من علاجات تخصصية متقدمة تعتمد على تقنيات طبية عالية الدقة، في سياق الجهود الرامية إلى تقريب الخدمات الصحية المتخصصة من المواطنين والارتقاء بجودة التكفل الطبي.

الحكومة تراهن على التشغيل والحماية الاجتماعية لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة



تعتزم الحكومة الجديدة خلال ولايتها الممتدة بين 2026 و2031، إرساء سياسة عمومية مندمجة لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وذلك عبر توسيع ولوجهم إلى الخدمات الأساسية، وتخفيف الأعباء المالية عن الأسر، وتعزيز فرص التمدرس والتكوين والتشغيل، إلى جانب تطوير خدمات الرعاية وضمان الولوجيات ومحاربة مختلف أشكال الإقصاء والتمييز.

وتستند هذه التوجهات، وفق البرنامج الحكومي، إلى نتائج البحث الوطني الثالث حول الإعاقة لسنة 2026، الذي أظهر ارتفاع معدل انتشار الإعاقة إلى 8.7 في المائة من السكان، منها 2.3 في المائة إعاقات شديدة، بينما يمتد أثر الإعاقة الاجتماعي ليشمل حوالي 29 في المائة من الأسر المغربية.

وتضع الحكومة ضمن أولوياتها ضمان الولوج الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات الصحة والتعليم والتكوين والتشغيل والحماية الاجتماعية، مع تقليص العوائق التي تحول دون استفادتهم منها، وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والأسر الأكثر هشاشة، والانتقال من قياس توفر الخدمات إلى تقييم مدى الولوج إليها وجودتها والاستفادة الفعلية منها.

وفي مجال التعليم والتكوين، تتجه الحكومة إلى إرساء مسار متكامل يربط بين التمدرس والتأهيل والتكوين والولوج إلى سوق الشغل، مع الحد من الانقطاع عن الدراسة والتكوين، واعتماد مقاربة تراعي طبيعة الإعاقة ودرجتها والاحتياجات الخاصة لكل حالة.

وتشمل هذه المقاربة تعزيز إدماج الأطفال الذين تسمح وضعيتهم بمتابعة الدراسة داخل الأقسام والمؤسسات التعليمية، مع توفير المواكبة والترتيبات التيسيرية اللازمة، إلى جانب تطوير مسارات تعليمية وتأهيلية متخصصة للحالات التي تتطلب تأطيرا وتكفلا ملائمين، بتنسيق مع القطاعات المعنية وبشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المتخصصة.

كما تعتزم "حكومة المنصوري" تعزيز مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة نحو سوق الشغل، ودعم التشغيل الذاتي وريادة الأعمال والأنشطة المدرة للدخل، وتشجيع المشغلين على توفير الترتيبات الملائمة لاندماجهم المهني. وفي هذا الإطار، ينص البرنامج على تخصيص حصة من التمويلات العمومية الموجهة لدعم المشاريع والمقاولات لفائدة هذه الفئة، مع توفير التكوين والمواكبة التقنية والدعم اللازم لضمان استدامة المشاريع وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمستفيدين.

وفي ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، يبرز البرنامج الحكومي الأعباء المالية التي تتحملها الأسر بسبب تكاليف العلاج والأدوية والرعاية والمواكبة، مشيرا إلى أن 65.6 في المائة من الأشخاص المعنيين صرحوا بأن أسرهم تتحمل مصاريف الأدوية والصيدلة.

وللتخفيف من هذه الأعباء، وعدت الحكومة بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وتحسين التكفل بالخدمات والأدوية والتجهيزات المرتبطة بالإعاقة، وتمكين الأشخاص المعنيين وأسرهم من الاستفادة الفعلية من آليات الحماية الاجتماعية القائمة، ولاسيما التأمين الإجباري عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر.

ويتضمن هذا التوجه تحديد سلة خاصة من الخدمات المرتبطة بالإعاقة، مع ضمان التكفل الكامل بتكاليفها من طرف الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري عن المرض، وتشمل الفحوصات والعلاجات المتخصصة والترويض وإعادة التأهيل وتقويم النطق والدعم النفسي والحركي والأدوية الضرورية.

كما ينص البرنامج على وضع لائحة وطنية للأجهزة والتجهيزات والتكنولوجيات المساعدة القابلة للتكفل، تشمل الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية وأجهزة تقويم الحركة والمعينات السمعية والبصرية ووسائل التواصل، مع تحديد شروط ونسب التكفل بها، وضوابط تجديدها وصيانتها.

وبالموازاة مع ذلك، تراهن الحكومة على تطوير اقتصاد الرعاية باعتباره مجالا لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، وخلق فرص شغل لائقة، من خلال توسيع خدمات المساعدة المنزلية والمواكبة الاجتماعية والصحية والتأهيلية، بما يعزز استقلالية المستفيدين ويسمح ببقائهم داخل محيطهم الأسري، ويحد من اللجوء إلى مؤسسات الإيواء.

قلة النوم تهدد صحة القلب.. كيف تؤثر في ضغط الدم؟

لا تقتصر أهمية النوم الجيد على استعادة النشاط والتركيز، بل تمتد إلى دعم صحة القلب والأوعية الدموية، إذ يمنح الجسم فرصة للتعافي من ضغوط اليوم، ويساعد على خفض ضغط الدم ومعدل ضربات القلب بشكل طبيعي، خصوصاً خلال مراحل النوم العميق.

وفي المقابل، قد يؤدي الحرمان المتكرر من النوم إلى تعطيل هذه العملية، وإبقاء الجسم في حالة من التأهب، ما قد ينعكس سلباً على مستويات ضغط الدم على المدى الطويل. ويحتاج معظم البالغين إلى ما بين 7 و9 ساعات من النوم يومياً للحفاظ على صحتهم العامة.

ويستعرض تقرير نشره موقع «Eating Well» أبرز الآليات التي يمكن أن تؤثر من خلالها قلة النوم في ضغط الدم.

إبقاء الجسم في حالة توتر

عندما لا يحصل الجسم على قسط كاف من النوم، قد لا يتمكن الجهاز العصبي من الانتقال بشكل كامل إلى وضع الراحة والتعافي، ما يؤدي إلى استمرار نشاط الجهاز العصبي الودّي المسؤول عن استجابة الجسم للتوتر، وزيادة إفراز هرمونات مثل الأدرينالين والكورتيزول.

وفي هذا السياق، توضح سيرينا برات، اختصاصية التغذية المسجلة والمتخصصة في صحة القلب والأيض، أن النوم يؤدي دوراً مهماً في تنظيم ضغط الدم، وأن نقصه قد يحول دون استرخاء الجسم بالشكل الكافي، ما يساهم في استمرار ارتفاع الضغط حتى أثناء الراحة.

التأثير في توازن السوائل

قد يؤثر اضطراب النوم أيضاً في الأنظمة الهرمونية المسؤولة عن تنظيم ضغط الدم وتوازن السوائل، ومن بينها منظومة «الرينين–أنجيوتنسين–ألدوستيرون»، التي تساهم في ضبط ضغط الدم ووظائف الكلى.

وقد يؤدي اختلال هذه المنظومة إلى زيادة احتفاظ الجسم بالصوديوم والماء، الأمر الذي يرفع حجم السوائل في الدورة الدموية ويجعل التحكم في ضغط الدم أكثر صعوبة، مع اختلاف حدة هذا التأثير من شخص إلى آخر.

إرباك الساعة البيولوجية

يتبع ضغط الدم إيقاعاً يومياً منتظماً، إذ ينخفض عادة خلال النوم، قبل أن يرتفع تدريجياً مع الاستيقاظ. غير أن عدم انتظام مواعيد النوم والاستيقاظ قد يربك هذا الإيقاع، خصوصاً عند التغيير المتكرر بين أيام العمل والعطلات.



ويُعرف التفاوت الكبير في مواعيد النوم بين أيام الأسبوع ونهايته أحياناً باسم «اضطراب التوقيت الاجتماعي»، وهو نمط قد يرتبط بمشكلات النوم واضطرابات صحة القلب والأيض.

التأثير في سكر الدم والالتهابات

لا يرتبط تأثير النوم في ضغط الدم بعدد الساعات فقط، بل يشمل جودته أيضاً. فالنوم المتقطع أو غير المريح قد يؤثر في حساسية الجسم للإنسولين، ويرتبط بارتفاع مؤشرات الالتهاب واضطراب الشهية.

كما قد يدفع الإرهاق بعض الأشخاص إلى الإكثار من الأطعمة الغنية بالملح والسكر، أو تقليل نشاطهم البدني، وهي سلوكيات قد تزيد صعوبة التحكم في ضغط الدم على المدى الطويل.

عادات لتحسين جودة النوم

لتحسين جودة النوم ودعم صحة القلب، ينصح بالالتزام بمواعيد منتظمة للنوم والاستيقاظ، حتى خلال العطلات، بما يساعد على ضبط الساعة البيولوجية.

كما يُفضل تجنب الكافيين خلال الساعات التي تسبق النوم، وتناول العشاء قبل موعد الاستلقاء بساعتين إلى ثلاث ساعات، للحد من الارتجاع والانزعاج الهضمي، مع تقليل الأطعمة شديدة الملوحة، خصوصاً لدى الأشخاص الذين يعانون ارتفاع ضغط الدم.

ومن العادات المفيدة أيضاً التعرض للضوء الطبيعي في الصباح، لما له من دور في تنظيم الساعة البيولوجية، إلى جانب اعتماد روتين هادئ قبل النوم، مثل القراءة أو الاستحمام الدافئ أو ممارسة تمارين التنفس والاسترخاء، وتقليل استخدام الهاتف والشاشات في الفترة المسائية.

متى تصبح استشارة الطبيب ضرورية؟

رغم أهمية النوم الكافي في دعم صحة القلب، فإنه لا يشكل بديلاً عن علاج ارتفاع ضغط الدم أو مراقبة مستوياته بانتظام.

ويُنصح باستشارة الطبيب عند استمرار ارتفاع ضغط الدم، أو ظهور أعراض مثل الشخير المرتفع، أو انقطاع التنفس بشكل ملحوظ أثناء النوم، أو الشعور بإرهاق شديد عند الاستيقاظ، إذ قد تشير هذه العلامات إلى الإصابة بانقطاع النفس الانسدادي النومي، وهي حالة تستدعي التشخيص والعلاج.

ويظل النوم المنتظم والجيد أحد المكونات الأساسية لنمط حياة صحي، إلى جانب التغذية المتوازنة والنشاط البدني والمتابعة الطبية عند الحاجة.

7 وجبات إفطار قد تساعد على ضبط ضغط الدم.. ماذا تختار صباحا؟

لا يقتصر دور وجبة الإفطار على تزويد الجسم بالطاقة اللازمة لبدء اليوم، بل تمثل فرصة لاختيار أطعمة غنية بالعناصر الغذائية التي تدعم صحة القلب والأوعية الدموية، وتساهم في الحفاظ على مستويات صحية لضغط الدم.

وتوفر أطعمة مثل الشوفان والزبادي والفواكه والخضراوات والحبوب الكاملة عناصر مهمة، من بينها الألياف والبوتاسيوم والمغنيسيوم، التي تؤدي أدواراً في تنظيم ضغط الدم وتعزيز وظائف الأوعية الدموية.

وبحسب تقرير نشره موقع «Health»، فإن إدراج هذه الأطعمة ضمن نظام غذائي متوازن قد يساعد على دعم صحة القلب والتحكم في ضغط الدم على المدى الطويل، دون أن يشكل بديلاً عن العلاج الطبي عند الحاجة.

1. الشوفان.. ألياف تدعم صحة القلب

يُعد الشوفان من الخيارات المناسبة لوجبة الإفطار، لاحتوائه على «البيتا غلوكان»، وهو نوع من الألياف القابلة للذوبان التي تساعد على خفض مستويات الكوليسترول.

وأظهرت مراجعة شملت 21 تجربة سريرية أن تناول الشوفان ارتبط بانخفاض ضغط الدم الانقباضي بنحو 2 إلى 3 ملم زئبق.

ويُفضل اختيار الشوفان غير المحلى، سواء سريع التحضير أو التقليدي، مع إمكانية إضافة التوت أو المكسرات أو زبدة الفول السوداني غير المملحة لتعزيز قيمته الغذائية.

2. الزبادي.. مصدر للكالسيوم والبوتاسيوم

يوفر الزبادي الكالسيوم والبوتاسيوم، وهما عنصران مهمان لوظائف العضلات والأوعية الدموية والمساهمة في تنظيم ضغط الدم.

كما أشارت دراسات رصدية إلى وجود ارتباط بين الاستهلاك المنتظم للزبادي وانخفاض خطر الإصابة بارتفاع ضغط الدم، دون أن يعني ذلك أن تناوله وحده يمنع الإصابة بهذه الحالة.

وينصح باختيار الزبادي الطبيعي غير المحلى، مع إضافة الفواكه أو المكسرات، فيما يتميز الزبادي اليوناني عادة بمحتواه الأعلى من البروتين.

3. الحبوب الكاملة.. خيار غني بالألياف

يرتبط تناول الحبوب الكاملة بانتظام بفوائد صحية للقلب، وقد يساهم في تقليل خطر الإصابة بارتفاع ضغط الدم.

وتشمل الخيارات المناسبة الشوفان والقمح الكامل والمويسلي غير المحلى. ويُنصح بمراجعة قائمة المكونات واختيار المنتجات التي تأتي الحبوب الكاملة في مقدمتها، مع الانتباه إلى مستويات السكر المضاف والصوديوم.

ويمكن تناولها مع الحليب قليل الدسم وشرائح الموز للحصول على وجبة متوازنة.

4. الموز وزبدة الفول السوداني.. مزيج غذائي مشبع

يحتوي الموز على البوتاسيوم



الذي يساعد الجسم على موازنة تأثير الصوديوم، بينما توفر زبدة الفول السوداني المغنيسيوم والدهون غير المشبعة الداعمة لصحة القلب.

ويمكن الجمع بينهما من خلال دهن شريحة من خبز الحبوب الكاملة بملعقة أو ملعقتين من زبدة الفول السوداني غير المملحة، ثم إضافة شرائح الموز والقليل من القرفة.

5. السموذي.. فواكه وخضراوات في مشروب واحد

يمثل السموذي خياراً عملياً للجمع بين مجموعة من العناصر الغذائية، إذ يمكن تحضيره باستخدام التوت والموز والزبادي الطبيعي وقليل من الحليب.

ويوفر هذا المزيج الألياف والبوتاسيوم والبروتين، فيما تساهم إضافة حفنة من السبانخ في تعزيز محتواه من المغنيسيوم.

ويُفضل استخدام الفواكه الكاملة بدلا من العصائر، مع تجنب إضافة السكر أو المحليات غير الضرورية.

6. الأفوكادو.. دهون غير مشبعة مفيدة

يتميز الأفوكادو باحتوائه على البوتاسيوم والألياف والدهون غير المشبعة، التي تدعم صحة القلب عندما تحل محل الدهون المشبعة ضمن النظام الغذائي.

ويمكن تناوله مهروساً فوق خبز الحبوب الكاملة، مع إضافة الطماطم وعصير الليمون والأعشاب الطازجة، كما يمكن تقديمه إلى جانب بيضة أو زبادي طبيعي.

7. عجة البيض بالخضراوات.. بروتين وعناصر أساسية

يوفر البيض البروتين، بينما تضيف الخضراوات، مثل السبانخ والفلفل الحلو والبصل والطماطم، الألياف والبوتاسيوم والمغنيسيوم.

ويمكن تحضير العجة باستخدام كمية قليلة من زيت الزيتون، مع الاستعانة بالأعشاب والثوم لإضفاء النكهة دون الإفراط في الملح.

ويُستحسن تقديمها مع خبز الحبوب الكاملة أو ثمرة فاكهة، مع الحد من اللحوم المصنعة، مثل النقانق واللحم المقدد.

عادات يومية تعزز فوائد الإفطار

إلى جانب اختيار الأطعمة المناسبة، يساهم تقليل استهلاك الصوديوم وممارسة النشاط البدني بانتظام في دعم مستويات صحية لضغط الدم.

كما ينبغي للأشخاص الذين يتناولون أدوية لعلاج ارتفاع ضغط الدم الاستمرار في استخدامها وفق تعليمات الطبيب، وعدم إيقافها أو تغيير جرعاتها دون استشارته.

وفي المحصلة، لا توجد وجبة إفطار واحدة تضمن خفض ضغط الدم، لكن التنويع بين الحبوب الكاملة والفواكه والخضراوات ومصادر البروتين، ضمن نظام غذائي متوازن، قد يشكل خطوة مهمة للحفاظ على صحة القلب والمساعدة على التحكم في ضغط الدم.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

الاقتصاد الفرنسي ينكمش بـ0.1% خلال الربع الثالث وسط تراجع الصادرات والاستثمار



سجل الاقتصاد الفرنسي انكماشاً بنسبة 0.1% خلال الربع الثالث من عام 2026، مقارنة بالربع السابق، متأثراً بتراجع الصادرات والاستثمار، وفق التقديرات الأولية التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية «إنسي»، اليوم الجمعة.

ويأتي هذا الأداء بعد استقرار الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني، وانخفاضه بنسبة 0.2% في الربع الأول، ما يعكس استمرار تعثر النمو الاقتصادي الفرنسي منذ بداية العام الجاري.

وشكلت التجارة الخارجية أحد أبرز مصادر الضغط على النشاط الاقتصادي، بعدما تراجعت الصادرات بنسبة 1.7%، عقب ارتفاعها بنسبة 2.8% خلال الربع السابق، في حين زادت الواردات بنسبة 0.1%. ونتيجة لذلك، ساهمت التجارة الخارجية سلباً في النمو بواقع 0.6 نقطة مئوية، بعدما سجلت مساهمة إيجابية بالقيمة نفسها خلال الربع الثاني.

في المقابل، أظهر استهلاك الأسر بعض التحسن، إذ ارتفع بنسبة 0.4% مقابل 0.2% في الربع السابق، كما زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 0.3%. غير أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتعويض تراجع الاستثمار بنسبة 0.6%، بعد انخفاضه بنسبة 0.5% خلال الربع الثاني.

وبحسب المعطيات ذاتها، بلغت مساهمة الطلب المحلي النهائي، باستثناء المخزونات، 0.1%، فيما أضافت تغيرات المخزون 0.4% إلى النمو، دون أن تتمكن من موازنة التأثير السلبي للتجارة الخارجية.

وعلى مستوى الإنتاج، انخفض إجمالي إنتاج السلع والخدمات بنسبة 0.1%، متأثراً بتراجع الصناعات التحويلية بنسبة 1.4% وقطاع البناء بنسبة 0.4%، مقابل ارتفاع إنتاج الخدمات السوقية بنسبة 0.3%.

وجاءت هذه النتائج دون توقعات بنك فرنسا المركزي، الذي رجح في مسح نشره منتصف أكتوبر الجاري تحقيق نمو اقتصادي بنحو 0.1% خلال الربع الثالث.

وكان البنك قد رصد ارتفاعاً في مستويات عدم اليقين لدى الشركات خلال شهر سبتمبر، خصوصاً بشأن أسعار الوقود والظروف الاقتصادية والقدرة الشرائية. كما حذر من تأثير ارتفاع تكاليف المدخلات على هوامش أرباح الشركات، في ظل عجز بعضها عن تمرير الزيادات بالكامل إلى أسعار البيع.

أكثر من 50 حزباً وتنظيما ليبيا يرفضون تصريحات ترامب ويتمسكون بسيادة بلادهم وكرامة شعبها

شهدت الساحة السياسية والمدنية في ليبيا تحركاً واسعاً، عقب صدور رسالة مفتوحة وقعتها أكثر من خمسين حزباً سياسياً، إلى جانب تنظيمات مدنية وشخصيات عامة، عبّرت عن رفضها لتصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب، مؤكدة تمسكها بسيادة البلاد وكرامة شعبها وضرورة احترام مكانتها في العلاقات الدولية.

وجاءت المبادرة على خلفية تصريحات أدلى بها ترامب خلال تجمع انتخابي بولاية جورجيا، اعتبرتها الجهات الموقعة متعارضة مع الأعراف الدبلوماسية ومبادئ الاحترام المتبادل بين الدول والشعوب.

وشددت الرسالة على أن الأزمات السياسية والانقسامات الداخلية التي تعيشها ليبيا لا يمكن أن تشكل مبرراً للمساس بكرامة شعبها أو الانتقاص من مكانة الدولة، مؤكدة أن ليبيا تحتفظ بتاريخها وهويتها الوطنية وموقعها الإقليمي والدولي، رغم التحديات التي واجهتها خلال السنوات الماضية.

ولم تقتصر مضامين الرسالة على التعبير عن الرفض، بل امتدت إلى الدعوة لتوحيد الصف الداخلي وتجاوز الانقسامات السياسية، باعتبار التوافق الوطني مدخلاً أساسياً لاستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي.

كما طالب الموقعون بمراجعة التفاهمات المرتبطة بالملف الليبي بما يضمن احترام السيادة الوطنية وكرامة المواطنين، داعين إلى موقف رسمي يعكس مكانة ليبيا ويؤسس لعلاقات قائمة على الندية والتعاون المتبادل.

كريستين لاغارد تعلن استقالتها من رئاسة البنك المركزي الأوروبي في فبراير 2027

أعلنت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، عزمها مغادرة منصبها في 7 فبراير 2027، قبل نحو ثمانية أشهر من انتهاء ولايتها الرسمية، المقررة في أكتوبر من العام نفسه، في خطوة تفتح الباب أمام ترتيبات مبكرة لاختيار خليفتها، وسط تحديات اقتصادية وسياسية تواجه منطقة اليورو.

وأكد البنك المركزي الأوروبي أن لاغارد أبلغت مجلس المحافظين ورئيس المجلس الأوروبي، أنطونيو كوستا، بقرارها، لتنهي بذلك أشهراً من التكهنات بشأن مستقبلها المهني، وتتيح لقادة الاتحاد الأوروبي وقتاً إضافياً للتوافق حول الرئيس المقبل للمؤسسة النقدية.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية سياسية خاصة، بالنظر إلى اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية، المرتقبة عام 2027، والتي قد تؤثر نتائجها على طبيعة العلاقات بين باريس ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، خصوصاً في ظل تقدم مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان في استطلاعات الرأي.



وتبرز أسماء محافظ البنك المركزي الهولندي السابق كلاس نوت، ومحافظ البنك المركزي الإسباني السابق بابلو هيرنانديز دي كوس، ضمن أبرز المرشحين المحتملين لخلافة لاغارد، فيما تتداول تكهنات بشأن توليها دوراً مستقبلياً في المنتدى الاقتصادي العالمي.

دهس شرطي والفرار.. تفاصيل توقيف سائق سيارة بأكادير



تمكنت عناصر الشرطة بولاية أمن أكادير، من توقيف سائق سيارة خاصة، واثنين من مرافقيه، للاشتباه في تورطهم في قضية تتعلق بالسكر والسياقة في حالته وعدم الامتثال وتعريض موظف شرطة للإيذاء العمد أثناء مزاولته لمهامه والمشاركة.

وحسب المعطيات الأولية للبحث، فقد رفض سائق سيارة الامتثال لإشارة التوقف الصادرة عن عناصر الشرطة بالسد القضائي المنصب بالمدخل الشمالي للمدينة، حيث واصل سيره، الأمر الذي استدعى تدخل دورية تابعة للفرقة المتحركة للدارجيين على مستوى شارع محمد الخامس بمدينة أكادير.

وخلال محاولة إيقاف السيارة، عمد سائقها إلى صدم أحد عناصر الدراجيين قبل أن يعمد إلى الرجوع بالمركبة إلى الخلف ودهسه، مواصلا بعد ذلك الفرار من مكان الحادث، قبل أن تمكن التدخلات الأمنية من توقيفه في وقت وجين، فضلا عن ضبط شخصين كانا برفقته وهما في حالة سكر.

وقد تم نقل موظف الشرطة المصاب إلى المركز الاستشفائي الجامعي لتلقي العلاجات الضرورية، بينما تم إخضاع المشتبه فيهم الموقوفين لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات هذه القضية وتحديد الأفعال الإجرامية المنسوبة إلى المعنيين بالأمر.

متابعة ثلاثة أشخاص بعد تقييد رجل إلى شجرة وتعنيفه وتصويره بسيدي قاسم



قررت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم متابعة ثلاثة أشخاص للاشتباه في تورطهم في تقييد رجل إلى شجرة وتعنيفه وتهديده وتصويره، في واقعة وثقها شريط فيديو جرى تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأوضح وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم، في بلاغ للرأي العام، أن النيابة العامة أمرت فور رصد الشريط بفتح بحث قضائي عهد به إلى المركز القضائي للدرك الملكي بسيدي قاسم، للكشف عن ظروف وملابسات الواقعة.

وأظهرت الأبحاث الأولية أن الشريط يعود إلى واقعة تم توثيقها يوم 11 شتنبر، في سياق ضبط المعني بالأمر وهو بصدد سرقة محاصيل زراعية لم تكن قد جُنيت بعد.

وأشار البلاغ إلى أن واقعة السرقة كانت قد شكلت بدورها موضوع بحث قضائي سابق، وانتهت بصدور حكم في حق المعني بالأمر يقضي بإدانته من أجل السرقة.

وبحسب النيابة العامة، أسفرت الأبحاث عن توقيف ثلاثة أشخاص يشتبه في صلتهم بواقعة التقييد والتعنيف، حيث وُضعوا تحت تدبير الحراسة النظرية لضرورة البحث.

وأحيل أحد المتابعين على المحكمة في حالة اعتقال، فيما جرت متابعة الشخصين الآخرين في حالة سراح مقابل كفالة مالية.

بتنسيق مع «الديستي».. سقوط مروج كوكايين



مكنت معلومات دقيقة وفرتها عناصر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، "الديستي"، عناصر فرقة محاربة العصابات بولاية أمن فاس من توقيف مشتبه فيه بترويج مخدر الكوكايين، كان موضوع خمس مذكرات بحث صادرة عن مصالح المديرية العامة للأمن الوطني.

وحسب المعطيات فإن عملية توقيف المشتبه فيه، البالغ من العمر 35 سنة، جرت بالقرب من مدينة صفرو، بعد عملية تعقب وترصد مكنت المصالح الأمنية من ضبطه متلبسا بحيازة كمية مهمة من مخدر الكوكايين.

ووفق المصادر ذاتها، أسفرت عملية التفتيش التي باشرتها عناصر الأمن الوطني داخل سيارته عن حجز كيلوغرام من مخدر الكوكايين، ومبلغ مالي قدره 30 مليون سنتيم، يشتبه في كونه من عائدات الاتجار في المخدرات، فضلا عن العثور على سلاحين من الحجم الكبير.

وبتعليمات من النيابة العامة المختصة، جرى وضع المشتبه فيه تحت تدبير الحراسة النظرية، رهن إشارة البحث الرامي إلى تحديد مصدر شحنة الكوكايين المحجوزة، والكشف عن الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي، وتحديد هوية باقي المتورطين المفترضين.

توقيف شخص بتزنيت للاشتباه في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

نجحت عناصر الشرطة القضائية بمدينة تيزنيت، أمس السبت، في توقيف شخص في الثلاثينيات من عمره، يشتبه في كونه أحد أبرز موزعي المخدرات بسواحل إقليم تيزنيت، وتحديدا بجماعة أربعاء الساحل والمناطق المجاورة لها، كما يشكل موضوع عدة مذكرات بحث وطنية صادرة عن مصالح الدرك الملكي بجهتي سوس ماسة وكلميم واد نون.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جرى توقيف المشتبه فيه بمدينة تيزنيت، وبحوزته كمية مهمة من مخدر الشيرا، كان بصدد نقلها إلى منطقة أربعاء الساحل، قصد إعادة توزيعها على عدد من مروجي المخدرات بالمنطقة.

وبتعليمات من النيابة العامة المختصة، جرى وضع المعني بالأمر تحت تدبير الحراسة النظرية، رهن إشارة البحث القضائي، من أجل تحديد هوية باقي المتورطين المحتملين، وكشف امتدادات هذا النشاط الإجرامي، الذي يشتبه في استمراره منذ فترة طويلة بالمناطق الساحلية للإقليم.

وتندرج هذه العملية في إطار المجهودات التي تبذلها مصالح الأمن الوطني لمكافحة الاتجار في المخدرات وتجفيف منابع الجريمة بالمناطق الممتدة على الشريط الساحلي لإقليم تيزنيت.



contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026
أصوات NEWS

إنريكي يُشيد بحكيمي بعد ثلاثيته أمام لوهافر: أفضل ظهير أيمن في العالم



خصّ لويس إنريكي، مدرب باريس سان جيرمان الفرنسي، الدولي المغربي أشرف حكيمي بإشادة كبيرة، عقب الأداء الاستثنائي الذي بصم عليه خلال مواجهة لوهافر، بعدما قاد الفريق الباريسي إلى فوز عريض بخمسة أهداف مقابل هدف واحد، مساهماً بثلاثة أهداف وتمريرتين حاسمتين، أمس الجمعة.

ولم يُخف المدرب الإسباني إعجابه بالمَردود الذي يقدمه قائد المنتخب الوطني المغربي، معتبراً أنه يتوفر على مؤهلاتٍ هجومية وقيادية تجعله مختلفاً عن بقية اللاعبين في مركزه، قبل أن يصفه بأفضل ظهير أيمن في العالم.

وأوضح إنريكي، خلال الندوة الصحفية التي أعقبت المباراة، أن حكيمي لم يكن مجرد لاعب متألق في الخط الخلفي، بل لعب دوراً محورياً في قيادة المجموعة وصناعة الخطورة، مستفيداً من قدرته على التقدم إلى المناطق الهجومية والتأثير في مجريات اللعب.

وأضاف مدرب باريس سان جيرمان أن الدولي المغربي يمتلك شخصية قيادية داخل الملعب، إلى جانب قدرته على توجيه زملائه والتسديد وصناعة الفرص، مشيراً إلى أنه يجد نفسه في أحيان كثيرة متقدماً حتى على المهاجمين عندما يكون الفريق في وضعية هجومية.

واعتبر إنريكي أن تميز حكيمي لا يرتبط فقط بإمكانياته الهجومية، بل أيضاً بقدرته على التكيف مع متطلبات اللعب في مختلف الوضعيات، موضحاً أن جميع اللاعبين يتحولون إلى أداء الأدوار الدفاعية عندما يفقد الفريق الكرة، وهو ما يجعل الدولي المغربي متكاملاً في منظومة الفريق.

وختم المدرب الإسباني حديثه بالتأكيد على أن ما يثير إعجابه في حكيمي يتجاوز تسجيل ثلاثة أهداف في مباراة واحدة، رغم اعتباره إنجازاً رائعاً، مشدداً على أن الأهم بالنسبة إليه هو حفاظ اللاعب المغربي على مستواه المرتفع واستعداده الدائم لتقديم الإضافة في مختلف المباريات.

الخنوس يُسجل ويقود شتوتغارت لفوز مثير على باير ليفركوزن



ساهم الدولي المغربي بلال الخنوس في الانتصار الذي حققه فريقه شتوتغارت على مضيفه باير ليفركوزن بأربعة أهداف مقابل هدفين، في المباراة التي جمعتهما اليوم السبت على أرضية ملعب "باي أرينا"، لحساب الجولة الثامنة من منافسات الدوري الألماني.

وبدأ الفريق الضيف المواجهة بقوة، بعدما افتتح إيرميدين ديميروفيتش حصة التسجيل في الدقيقة الـ14، قبل أن يضاعف زميله جيمي لوبلينغ النتيجة بعد ثماني دقائق، واضعاً شتوتغارت في موقف مريح خلال الدقائق الأولى من اللقاء.

ورد باير ليفركوزن بتقليص الفارق في الدقيقة الـ28، عن طريق لاعبه باتريك شيك، لينتهي الشوط الأول بتقدم شتوتغارت بهدفين مقابل هدف واحد.

ومع انطلاق الجولة الثانية، واصل شتوتغارت ضغطه الهجومي، ليتمكن الدولي المغربي بلال الخنوس من تسجيل الهدف الثالث لفريقه في الدقيقة الـ51، معززاً تقدم الضيوف ومؤكداً حضوره في المواجهة.وعاد ديميروفيتش ليوقع هدفه الشخصي الثاني والرابع لشتوتغارت في الدقيقة الـ65، قبل أن يقلص إبراهيم مازا الفارق لصالح باير ليفركوزن عند الدقيقة الـ79، غير أن محاولات أصحاب الأرض لم تكن كافية لتفادي الهزيمة داخل ميدانهم.

وبهذا الانتصار، رفع شتوتغارت رصيده إلى 9 نقاط، محتلاً المركز العاشر، فيما تجمد رصيد باير ليفركوزن عند 13 نقطة في المركز السادس.

ورفع بلال الخنوس حصيلته التهديفية في الدوري الألماني هذا الموسم إلى هدفين، بعدما شارك في ثماني مباريات ضمن منافسات "البوندسليغا".

5 متوجين بالكرة الذهبية صوتوا لبوعدي في جائزة «كوبا»



حظي الدولي المغربي الشاب أيوب بوعدي، متوسط ميدان مانشستر سيتي، باعتراف لافت من عدد من نجوم كرة القدم العالمية، بعدما كشفت صحيفة "ليكيب" الفرنسية عن اختيارات خمسة لاعبين سبق لهم الفوز بجائزة الكرة الذهبية، تضمنت اسم موهبة المنتخب المغربي ضمن أفضل ثلاثة مرشحين للتتويج بجائزة "كوبا"، المخصصة لأفضل لاعب شاب.

وشملت قائمة النجوم الذين منحوا أصواتهم لبوعدي الهولندي رود خوليت، والتشيكي بافل نيدفيد، والأوكراني أندري شيفتشينكو، والإيطالي فابيو كانافارو، إلى جانب الفرنسي كريم بنزيما، في مؤشر على الاهتمام الذي بات يحظى به اللاعب المغربي على الساحة الكروية الدولية.

بوعدي في اختيارات هذه الأسماء اللامعة ليعزز مكانته ضمن المواهب الصاعدة التي تحظى بمتابعة واسعة، بعدما نجح في لفت الأنظار بفضل مؤهلاته الفنية وقدرته على تقديم مستويات مميزة رغم صغر سنه.

كما تعكس هذه الترشيحات حجم التقدير الذي يحظى به لاعب الوسط المغربي من طرف مجموعة من أساطير اللعبة، الذين سبق لهم اعتلاء منصة التتويج بأرفع الجوائز الفردية، ما يمنح اختياره قيمة إضافية في سباق جائزة "كوبا".

ويواصل بوعدي بذلك تعزيز حضوره ضمن أبرز المواهب الشابة في كرة القدم الأوروبية، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى ما يقدمه بألوان مانشستر سيتي والمنتخب الوطني المغربي الأول.

بايرن ميونخ يكشف مستجدات مقلقة بشأن إصابة الصيباري والأخير قد يغيب عن «الأسود»

تلقى الدولي المغربي إسماعيل الصيباري ضربة قوية، بعدما كشف المدير الرياضي لنادي بايرن ميونخ، ماكس إيبرل، عن مستجدات مقلقة بخصوص الإصابة التي تعرض لها اللاعب خلال مواجهة بوروسيا دورتموند، مؤكداً أن الوضع أكثر خطورة مما كان متوقعاً.

وقال إيبرل، في تصريح أعقب المباراة، تعليقاً على إصابتي الصيباري وزميله سيرج غنابري: "كلتا الإصابتين أكثر خطورة مما كان متوقعاً"، في إشارة إلى حجم القلق داخل النادي البافاري بشأن الحالة الصحية للاعبين.

وجاء تصريح المدير الرياضي لبايرن ميونخ ليزيد من الغموض المحيط بإصابة الصيباري، الذي اضطر إلى مغادرة أرضية ملعب "أليانز أرينا" في الدقيقة الـ24، بعد اصطدامه بحارس مرمى بوروسيا دورتموند غريغور كوبيل، خلال محاولته الانفراد بالمرمى.

وزادت صور اللاعب المغربي وهو يغادر الملعب مستعيناً بعكازين من مخاوف الجماهير المغربية بشأن طبيعة الإصابة، خصوصاً أن إدارة النادي لم تكشف، إلى حدود الآن، عن تشخيص طبي نهائي أو مدة الغياب المحتملة.



وتضع هذه المستجدات مشاركة الصيباري مع المنتخب الوطني المغربي في المباراتين المقبلتين أمام منتخب النيجر، ضمن التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس أمم إفريقيا 2027، محل شك، في انتظار نتائج الفحوصات الطبية التي ستحدد طبيعة الإصابة ومدة التعافي.

ويبقى تصريح ماكس إيبرل المؤشر الأبرز حتى الآن على خطورة الوضع، في انتظار صدور توضيحات رسمية من الطاقم الطبي لبايرن ميونخ بشأن الحالة الصحية للدولي المغربي.

ويُواجه المنتخب الوطني نظيره منتخب النيجر، برسم الجولتين الثالثة والرابعة من التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس إفريقيا للأمم 2027، والمقررتين يومي 13 و17 نونبر المقبل.

هدف جديد يُقرب حمد الله من دخول التاريخ برقم قياسي كبير



واصل الدولي المغربي عبد الرزاق حمد الله تعزيز سجله التهديفي في الدوري السعودي، بعدما وقع على هدف التعاون الوحيد أمام الاتفاق، في المباراة التي انتهت بالتعادل بهدف لمثله، ضمن الجولة الثانية عشرة من منافسات دوري روشن.

وكان المهاجم المغربي وراء تقدم التعاون في المواجهة، بعدما نجح في تحويل ركلة جزاء إلى هدف عند الدقيقة الـ26، مؤكداً مجدداً حسه التهديفي وقدرته على صناعة الفارق، رغم الوضعية الصعبة التي يمر منها فريقه في المسابقة.

ومنح هذا الهدف حمد الله فرصة جديدة لتعزيز أرقامه التاريخية، إذ رفع مجموع مساهماته التهديفية في دوري روشن إلى 185 مساهمة، ليواصل تصدر قائمة أكثر اللاعبين مساهمة في الأهداف بتاريخ المسابقة.

كما بات المهاجم المغربي على بعد هدف واحد من معادلة الرقم القياسي لأفضل هداف في تاريخ الدوري السعودي للمحترفين، والذي يحمله السوري عمر السومة برصيد 161 هدفا، مقابل 160 هدفاً في رصيد حمد الله، في انتظار ما ستسفر عنه المباريات المقبلة.

وعلى المستوى الجماعي، لم يكن هدف حمد الله كافياً لمنح التعاون انتصاره الأول هذا الموسم، بعدما تمكن عبد الله الخطيب من تعديل النتيجة للاتفاق في الدقيقة الـ90، ليضيع الفريق المضيف نقطتين جديدتين في الأمتار الأخيرة من اللقاء.

وبهذه النتيجة، رفع التعاون رصيده إلى خمس نقاط في المركز السابع عشر، بينما بلغ الاتفاق النقطة الـ19 في المركز السابع، في وقت يواصل فيه حمد الله مطاردة رقم السومة التاريخي، وسط ترقب لموعد معانقته صدارة الهدافين التاريخيين للمسابقة.

الزابيري يعلن طموحه لقيادة هجوم «الأسود» ويحلم بالتتويج بكأس إفريقيا

عبّر الدولي المغربي ياسر الزابيري، مهاجم راسينغ سانتاندير، عن رغبته في الحصول على فرصة أكبر داخل المنتخب الوطني المغربي، واضعاً نصب عينيه تعزيز حضوره في تشكيلة "أسود الأطلس"، والمساهمة في تحقيق تطلعات الجماهير المغربية خلال الاستحقاقات المقبلة، وعلى رأسها نهائيات كأس أمم إفريقيا.

وأبدى الزابيري ثقته في مؤهلاته وقدرته على تحمل مسؤولية قيادة الخط الأمامي للمنتخب، مؤكداً أن العمل المتواصل والاجتهاد يظلان السبيل الأساسي لكسب ثقة الطاقم التقني وانتزاع مكانة ضمن الخيارات الهجومية للمنتخب.

وقال المهاجم المغربي، في تصريحات إعلامية، ردا على إمكانية قيادته لهجوم "الأسود": "نعم، أعتقد أنني قادر على ذلك. أعمل طوال السنة، وآمل أن نواصل على هذا المنوال، وسنستمر في العمل حتى نحظى بثقة المدرب، فهو صاحب القرار الأخير".



ولم يُخف لاعب راسينغ سانتاندير اعتزازه بتمثيل المنتخب المغربي، معتبراً أن ارتداء القميص الوطني يمثل حلماً رافقه منذ طفولته، ومناسبة خاصة بالنسبة إليه وإلى أفراد عائلته.

وأضاف في هذا الصدد: "إنه شرف لي ولعائلتي بأكملها، فقد كان ذلك حلماً يراودني منذ الصغر، والآن نستمتع بهذه اللحظات، وبعدها سنرى ما سيحدث".

وبخصوص طموحاته في نهائيات كأس أمم إفريقيا، عبّر الزابيري عن أمله في أن يتمكن المنتخب المغربي من الذهاب بعيداً في المنافسة والمنافسة على اللقب القاري، قائلاً: "إن شاء الله، سنذهب إلى كأس أمم إفريقيا ونصل إلى أبعد مدى، وأتمنى أن نتوج باللقب".

صندوق النقد الدولي يحذر من مخاطر تباطؤ استثمارات الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي



أكد صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات المتزايدة في مجال الذكاء الاصطناعي، خصوصاً مراكز البيانات والرقائق الإلكترونية، ساهمت في تخفيف تداعيات الصدمة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

وأفادت كبيرة الاقتصاديين بالصندوق، سيلفانا تينرييرو، بأن التجارة العالمية سجلت نمواً بنسبة 8,3 في المائة بين عامي 2023 و2025، مقابل نمو كان سيقتصر على 4,6 في المائة لولا المنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ما يعكس الدور المتنامي لهذه التكنولوجيا في دعم النشاط الاقتصادي العالمي.

وفي السياق ذاته، اعتبر حاكم البنك المركزي الكندي، تيف ماكليم، أن الذكاء الاصطناعي أصبح حاضراً في مختلف مفاصل الاقتصاد العالمي، من الناتج المحلي الإجمالي إلى أسواق الأسهم والسندات، مؤكداً أن تأثيره لا يزال في بدايته.

غير أن هذا التفاؤل لم يمنع مسؤولين ماليين واقتصاديين من التحذير من مخاطر الاعتماد المفرط على الاستثمارات في هذا القطاع. ووصف رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي، كيفن وورش، الذكاء الاصطناعي بأنه أحد أهم التحولات في الاقتصاد العالمي، لكنه نبه إلى أن المرحلة المقبلة قد تكون محفوفة بالتقلبات، في ظل صعوبة التنبؤ بتأثير التكنولوجيا الجديدة على بنية الأسواق.

من جهتها، حذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، من أن أي تباطؤ في قطاع الذكاء الاصطناعي ستكون له انعكاسات عالمية، مشيرة إلى أن تراجع ثقة المستثمرين وتحويل رؤوس الأموال بعيداً عن هذا المجال قد يهددان الاستقرار المالي العالمي.

وتوقع تقرير حديث للصندوق أن يؤدي انخفاض الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0,4 في المائة بحلول عام 2028، محذراً من أن ضعف الاستثمارات أو عدم استدامة أرباح القطاع قد يفرض تصحيحاً في الأسواق.

وفي موازاة ذلك، نبه خبراء اقتصاديون في مؤسسة «موديز أناليتكس» إلى أن استمرار الحرب في الشرق الأوسط قد يعرقل طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، بفعل ارتفاع تكاليف الطاقة وتشديد الأوضاع المالية وزيادة أسعار الفائدة، وهي عوامل من شأنها التأثير على ربحية المشاريع ومدى جدواها على المدى الطويل.

كما تبرز التحديات التنظيمية باعتبارها عاملاً إضافياً يثير الغموض بشأن مستقبل القطاع، بين توجهات تدعو إلى تقليص القيود الحكومية وأصوات تطالب بوضع تشريعات تضمن الحد من مخاطر التكنولوجيا.

وفي هذا الإطار، شددت غورغييفا على أهمية توفير ضمانات تنظيمية، محذرة من أن غيابها قد يجعل المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتجاوز الفرص الاقتصادية التي يتيحها.

مخاوف متصاعدة بشأن سلامة الذكاء الاصطناعي.. وكلاء أوبن إيه آي يعطلون أنظمة المراقبة



أثارت تقارير حديثة مخاوف جديدة بشأن سلامة أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصاً الوكلاء الذكيين القادرين على تنفيذ المهام بشكل مستقل دون تدخل بشري مباشر.

وكشفت شركة «أوبن إيه آي»، المطورة لـ«تشات جي بي تي»، في تقرير صدر الثلاثاء الماضي، عن حوادث قام خلالها وكلاء ذكاء اصطناعي بتعطيل أو إضعاف أدوات داخلية مخصصة لرصد السلوكيات التي قد تتعارض مع توجيهات البشر.

وأوضحت الشركة أن أحد الوكلاء، العامل بنموذج «GPT-6 Astra»، عطل أنظمة المراقبة الخاصة به أثناء نسخ برمجيات من مشروع آخر، قبل أن ينفي أمام المبرمج البشري قيامه بذلك.

كما رصدت الشركة حالات أخرى لوكلاء نفذوا برامج بعد تعطيل آليات المراقبة، ما كشف عن ثغرات في أنظمة الإشراف والتحكم.

وأقرت «أوبن إيه آي» بأنها لم تتوصل بعد إلى تفسير واضح لهذه التصرفات، مشيرة إلى أنها لا تزال تبحث ما إذا كانت ناتجة عن اندفاع مفرط لتنفيذ التعليمات، أم عن ميل لدى هذه الأنظمة إلى تفادي الرقابة.

وتعيد هذه الوقائع إلى الواجهة تساؤلات متزايدة بشأن قدرة شركات التكنولوجيا على التحكم في أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتية التشغيل، خاصة مع تزايد استقلاليتها واتساع نطاق المهام التي يمكنها تنفيذها.

وفي السياق ذاته، سجلت شركات أخرى حوادث مماثلة، ما عزز الدعوات داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى تشديد الرقابة على تطوير هذه التقنيات، في وقت يدفع فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو منح القطاع مساحة أكبر لتنظيم نفسه، بتشجيع من مسؤولين بارزين في صناعة التكنولوجيا، من بينهم الرئيس التنفيذي لشركة «إنفيديا» جينسن هوانغ.

ميتا تعتزم جمع 60 مليار دولار إضافية لتعزيز استثماراتها في الذكاء الاصطناعي



أعلنت مجموعة «ميتا»، المالكة لمنصة فيسبوك، عزمها طرح أسهم إضافية بقيمة تصل إلى 60 مليار دولار، دون تحديد موعد لإتمام العملية، في خطوة تهدف إلى تعزيز قدرتها على تمويل توسعها واستثماراتها في مجال الذكاء الاصطناعي.

ويأتي هذا التوجه بعد أيام من استحداث الشركة فئة جديدة من الأسهم لا تمنح أصحابها حقوق التصويت، بما يوفر لها مرونة أكبر في جمع التمويلات، دون التأثير على نفوذ مؤسسها ورئيسها التنفيذي مارك زاكربرغ في اتخاذ القرارات.

وكشفت ميتا أن شركات «إنفيديا» و«إيه إم دي» و«برودكوم»، المتخصصة في صناعة الرقائق الإلكترونية، أبدت اهتماماً بشراء أسهم عادية بقيمة قد تصل إلى خمسة مليارات دولار، مع التأكيد أن هذا الاهتمام لا يمثل التزاماً نهائياً بالشراء.

وتكشف المجموعة إنفاقها على تطوير بنيتها التحتية وقدراتها في الذكاء الاصطناعي، وسط ترقب المستثمرين لمدى قدرة هذه الاستثمارات الضخمة على تحقيق عوائد ملموسة.

وتأتي هذه الخطوة في سياق سباق شركات التكنولوجيا الكبرى لتأمين التمويلات اللازمة لتوسيع مراكز البيانات وتعزيز قدراتها الحاسوبية، بعدما جمعت شركة «ألفابت»، المالكة لغوغل، 85 مليار دولار عبر طرح أسهم لتمويل توسعها في هذا المجال.

الفيتو يرتد على روسيا...

ارتد الفيتو الذي استخدمته روسيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على روسيا. استهدفت روسيا منع تمرير مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة يصب في مصلحة إيجاد حلّ سياسي في ما يخص الصحراء المغربيّة ومستقبلها المرتبط بالمغرب. يستند الحل السياسي في طبيعة الحال إلى مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، وهي مبادرة تحظى بموافقة معظم الدول.

بدا أنّ هناك إصرارا روسيا على إبقاء الأمور على حالها في الصحراء. كان ردّ الفعل المغربي، الذي لم تحسب له موسكو حسابا، ردّا سريعا. فقد صدر، مباشرة بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن واستخدام روسيا الفيتو، بيان عن الديوان الملكي وضع الأمور في نصابها وأظهر أن المغرب لا يتأثر بفيتو روسي في مجلس الأمن. بل أن المغرب قادر على جعل هذا الفيتو يصبّ في مصلحته.

جاء في البيان: "لم يقم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خلال اجتماعه المنعقد اليوم 30 أكتوبر 2026، بتمديد مهمة بعثة المينورسو (قوات الأمم المتحدة المنشرة في الصحراء)، وهو ما يشكل تطورا هاما، وخطوة ذات دلالة كبرى في اتجاه الطي النهائي لملف الصحراء. إن هذا التطور البارز، (جاء) مع تخليد "عيد الوحدة"، الذي أقره الملك محمد السادس، لتجسيد القطيعة في التعاطي مع هذا الملف، والانتقال من مجرد منطق التدبير إلى مقاربة مبنية على التحول العميق للمحددات".

وهكذا، حسب البيان، فإن "عدم تمديد مهمة المينورسو يعني بوضوح أن وجود هذه البعثة في الأقاليم الجنوبية للمملكة، لاسيما من خلال طواقمها ومركباتها ومعداتها ورموزها، ينبغي أن ينتهي في الأيام المقبلة. إنها صفحة دامت 35 سنة، تم طيها من الآن فصاعدا. فهذه البعثة، الموروثة عن سياق عفا عليه الزمن، شكلت لفترة طويلة أداة لتدويل النزاع الإقليمي المتعلق بالاسترجاع المشروع للمملكة المغربية لأقاليمها الصحراوية".

ذكر البيان أنّه "علاوة على ذلك، فإن عدم التمديد لمهمة المينورسو يتعين أن يضع حدا لإحالة هذا الملف على مجلس الأمن، وسحب هذه القضية من جدول أعماله. وبناء عليه، لن يبقى أي مبرر لانعقاد الاجتماعات النظامية الدورية للمجلس المخصصة للصحراء المغربية، ولا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة ذات الصلة، ولا لإحاطات مبعوثه الشخصي. وهكذا، يتوقف المسار السياسي الأممي، الذي اتسم للأسف بمماطلة الأطراف الأخرى، وإصرارها على خلق حالة من الجمود وإدامة الوضع الراهن".



▪خير الله خير الله

> تغيّر المشهد الدولي حول الصحراء بصورة عميقة فيما بدت بعض الحسابات القديمة عاجزة عن مواكبة الوقائع الجديدة المتسارعة

في الواقع، رفضت موسكو استيعاب التغييرات التي طرأت على قضيّة الصحراء منذ اقتعلت في العام 1975 بهدف واضح كلّ الوضوح. يتمثل هذا الهدف في أمرين. أولهما إيجاد كيان صحراوي يدور في فلك الجزائر ويؤمن لها ممرا إلى المحيط الأطلسي... والآخر شنّ حرب استنزاف على المغرب. كل ما يمكن قوله أن روسيا قررت، في ضوء حسابات خاصة بها، الوقوف إلى جانب الطرف الآخر في النزاع الذي طوى صفحته القرار الرقم 2797 الذي صدر عن مجلس الأمن قبل سنة.

تكمن المفارقة في أنّ روسيا سهلت صدور القرار 2797 عبر الامتناع عن التصويت في الجلسة التي شهدت صدوره في 31 أكتوبر 2025. لم تشهد السنة التي مرت بين صدور القرار والفيتو أي تغييرات تذكر باستثناء زيادة التأييد الدولي للقرار 2797 ومضمونه.

اللافت في هذا المجال أنّ الأمم المتحدة، ببيروقراطيتها الثقيلة وغير الفعالة، لم تستطع مواكبة التغييرات الناجمة عن صدور القرار. جاءت مسودة القرار الذي قدّمته الولايات المتحدة ليضع الأمور في نصابها. يشمل ذلك تأكيد السعي إلى آليات لتنفيذ الحكم الذاتي تحت السيادة المغربيّة من جهة وتغيير مهمة المينورسو من جهة أخرى.

أكثر من ذلك، لم تعد من حاجة إلى تنظيم أي نوع من الاستفتاءات في الصحراء، خصوصا في غياب القدرة على تحديد من يحقّ له المشاركة. على سبيل المثال، إن والد الراحل محمد عبد العزيز الذي نصب نفسه رئيسا لـ"الجمهورية الصحراوية"، وهي جمهورية وهمية، كان ضابط صف في الجيش المغربي. لم يكن من ولاء تاريخي في الأقاليم الصحراوية غير الولاء للعرش المغربي وذلك منذ عقود طويلة.

أكثر، من ذلك إذا كان مطلوبا إجراء استفتاء في الأقاليم الصحراوية، فإن هذا الاستفتاء أجري فعلا في الثالث والعشرين من أيلول – سبتمبر الماضي. يومذاك أجريت انتخابات نيابية في المغرب. ما لا مفرّ من ملاحظته أن نسبة المشاركة على صعيد المملكة كانت متواضعة، نسبيا، إذ بلغت نحو 38 في المئة. لكن المشاركة في الأقاليم الصحراوية كانت، في المقابل، مرتفعة ووصلت في العيون، عاصمة الصحراء المغربيّة إلى 77 في المئة. إن دلّ ذلك على شيء فهو يدل على مدى تعلّق أهل الصحراوية بالمغرب وبانتمائهم إليه.

في حال كانت روسيا تريد بالفعل خدمة الصحراويين، يبدو الطريق أمامها سهل جدا. ما عليها سوى المشاركة في العمل على التخفيف من معاناة اللاجئين في تندوف الذين يعيشون في البؤس، فيما يتعرّض صغار السن لعمليات تجنيد بالقوة. أليس ذلك نوعا من أنواع الإرهاب والترهيب يمارس منذ نصف قرن في حق صحراويين وجدوا نفسهم في تندوف؟

في عالم تغيّر، يفترض في روسيا أن تتغيّر. يفترض بها أن تتعرّف إلى المغرب بطريقة أفضل. ربّما يساعدها ذلك في إقامة علاقات بنّاءة مع دولة تشهد تطورا على كلّ الصعد. سيكون لدى روسيا مجال للاستثمار في المغرب مثلها مثل أي دولة أخرى تتطلع إلى الاستقرار في منطقتي شمال إفريقيا والساحل بدل الرهان على سياسات تجاوزتها الأحداث. هذه السياسات من أيام الحرب الباردة والإتحاد السوفياتي، وهي سياسات قادت روسيا إلى دعم نظام حافظ الأسد عسكريا وذهبت إلى استخدام الفيتو، في مجلس الأمن، تأييدا له مرات عدّة. أين بشار الآن وماذا فعل الفيتو الروسي له؟



أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 160 • من 02 إلى 15 نونبر 2026

بنسعيد.. المغرب يؤكد مكانته كمنصة للإنتاج الثقافي تلتقي فيها روافد الإلهام المحلية والعالمية



أكد وزير الشباب والثقافة والرياضة، محمد مهدي بنسعيد، أمس الجمعة بالدار البيضاء، أن المغرب، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يؤكد مكانته كمنصة للإنتاج الثقافي، تقوم على تلاقي الهويات وتفاعل روافد الإلهام المحلية والعالمية.

وأبرز بنسعيد، في كلمة بمناسبة افتتاح الدورة الثانية من مهرجان الدخول الأدبي "Le Matin"، أن هذه الدينامية الثقافية تندرج ضمن طموح وطني يروم جعل قطاع النشر والإبداع الأدبي والقراءة رافعات للتنمية، لا سيما من خلال الصناعات الثقافية والإبداعية، التي ينتظر أن تشكل محركات للنمو ومصدرا لفرص عمل ذات جودة، ووسيلة لتعزيز الروابط الاجتماعية والإدماج.

وذكر الوزير بضرورة النهوض بمختلف مكونات منظومة الأدب والنشر، التي تضم الكتاب والناشرين والموزعين وبائعي الكتب والنقاد الأدبيين والقراء، مع جعل الكتاب أقرب إلى المواطنين من خلال مبادرات القرب.

وفي معرض حديثه عن آفاق القطاع، أشار الوزير إلى أن الدار البيضاء بدأت تكرس مكانتها كعاصمة للنشر على الصعيد القاري، في ظل ما تظهره الأرقام من ارتفاع في عدد الإصدارات والمبيعات والقراء.

من جانبه، أوضح الرئيس المدير العام لمجموعة "Le Matin"، محمد الهيتمي، أن هذه الدورة الثانية تشكل محطة في تطور هذه التظاهرة، التي أصبحت تحمل اسم "مهرجان الدخول الأدبي Le Matin"، وذلك بطموح جعلها موعدا احتفاليا يجمع مختلف مكونات منظومة الكتاب.

وفي هذا السياق، أعلن عن إطلاق "جائزة Le Matin للأدب" لأول مرة، والتي تشمل ثلاث فئات مخصصة للروايات باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية.

وأضاف أن برنامج هذه السنة يولي اهتماما خاصا بالأطفال والشباب والمراهقين، من خلال مسابقات للقراءة وورشات للكتابة وموائد مستديرة، مشيرا، على الخصوص، إلى لقاءين مخصصين لحي الأحباس ودوره التاريخي في ظهور المكتبات وانتشار الكتاب منذ منتصف القرن الماضي.

من جهته، أشاد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أحمد بوكوس، بإتاحة الفرصة للمعهد لتخصيص رواق لعرض منشوراته، منوها بالأجواء الخاصة لهذه التظاهرة التي تشجع الكتاب وتتيح للمؤسسات التعريف بأنشطتها.

وأوضح السيد بوكوس أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يساهم في هذه الدورة بمجموعة تضم نحو مائة كتاب، تتناول، على الخصوص، الأدب الأمازيغي والعلوم الإنسانية والاجتماعية، معتبرا أن هذه المشاركة تشكل فرصة للمعهد لتأكيد حضوره ضمن هذه التظاهرة الأدبية.

وبخصوص الأدب المغربي عبر العالم، أبرز رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، إدريس اليزمي، حضور الكتاب المغاربة المقيمين بالخارج، مشيرا إلى بروز أجيال جديدة من الروائيين والكتاب والباحثين الذين ينتجون أعمالهم بلغات مختلفة، فضلا عن المكانة المتزايدة للنساء ضمن هذا الزخم الأدبي.

وفي معرض حديثه عن العلاقة بين الكتاب والمدينة، شدد السيد اليزمي على الأهمية التي لا غنى عنها للكتاب والقراءة في فضاء حضري يتميز بالحيوية واللقاء والإبداع، ملاحظا أن القراءة ما تزال تواجه صعوبات في المغرب كما في بلدان أخرى.

وتقترح الدورة الثانية من مهرجان الدخول الأدبي "Le Matin"، التي تنظمها مجموعة "Le Matin" وتتواصل إلى غاية فاتح نونبر، برنامجا مفتوحا أمام الجمهور، يشمل لقاءات أدبية وموائد مستديرة وورشات وقراءات أدبية وجلسات لتوقيع الإصدارات.

ومن أبرز محطات هذه الدورة، حفل العشاء الذي عرف حضور سفير أستراليا بالمغرب، داميان دونوفان، وسفير اليابان بالمغرب، ناكاتا ماساهيرو، ورئيس مجلس جهة الدار البيضاء-سطات، عبد اللطيف معزوز.

وشهد هذا الحفل، على الخصوص، تتويج الفائزين بالدورة الأولى من جائزة "Le Matin" للأدب، التي كافأت ثلاثة مؤلفات في فئات الرواية باللغة العربية والرواية باللغة الأمازيغية والرواية باللغة الفرنسية.

وهكذا، عادت جائزة الرواية باللغة العربية إلى جمال الصعيدي عن مؤلفه "ويأتي الحصاد"، فيما فاز عبد الواحد حنو بجائزة الرواية باللغة الأمازيغية عن روايته "Itanya"، بينما منحت جائزة الرواية باللغة الفرنسية إلى ميمون هلالي عن روايته "L'Écume des dunes".

كما تميز حفل العشاء بتوقيع ثلاث اتفاقيات شراكة تروم تعزيز الروابط بين الفاعلين في مجالات الكتاب والنشر والوسط الأكاديمي، فضلا عن تكريم الأديب إدريس الشرايبي، أحد أبرز أعلام الأدب المغربي والفرنكفوني. وجمعت هذه الاتفاقيات مجموعة "Le Matin" وجمعية المكتبيين المستقلين بالمغرب والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك.

معرض «آداب مغاربية» بوجدة.. إبراز مسارات التكامل الثقافي والأدبي بين المغرب والمشرق



شكل موضوع التكامل الثقافي بين المغرب والمشرق، محور ندوة فكرية نظمت، اليوم السبت بوجدة، في إطار فعاليات الدورة السادسة لمعرض الكتاب "آداب مغاربية".

وعرف هذا اللقاء مشاركة ثلة من المبدعين والأكاديميين من مشارب عربية مختلفة، قاربوا خلاله التحولات التي عرفتها الجغرافيا الثقافية العربية، مبرزين الدور الجوهري الذي يضطلع به الفكر والأدب في بناء جسور حقيقية تتجاوز فكرة القطبية وتؤسس لحوار ثقافي متين ومستدام.

وفي هذا السياق، أكد الشاعر والأكاديمي المغربي، محمد بنيس، أن العلاقات الثقافية بين المغرب والمشرق تستدعي الانتقال من الخطاب العاطفي والإنشائي إلى مقاربة معرفية وتحليلية دقيقة.

وأبرز السيد بنيس، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الأدب المغربي نجح في التأسيس لهويته الخاصة وتجاوز النظرة التي كانت تضعه تاريخيا في خانة "الهامش"، رافضا هذا المصطلح ومفضلا اعتماد ثنائية "المركز والمحيط".

وأرجع الأكاديمي ظاهرة "هجرة الثقافة المشرقية إلى المغرب" في فترات سابقة إلى عوامل تاريخية تتمثل في تأخر مسار تحديث المنظومة التعليمية وتأسيس الجامعة المغربية، مشيرا إلى أن هذا التراكم التاريخي أثمر، ابتداء من أواخر الستينيات، بروز أعمال فكرية مغربية وازنة لرواد مثل محمد عزيز الحبابي وعبد الله العروي، غيرت مسار الثقافة العربية.

واعتبر أن "الازدواجية اللغوية" منحت النخبة المغربية امتيازا معرفيا أتاح لها الانفتاح المباشر على المرجعيات العالمية وتجديد الخطاب الأكاديمي والفلسفي.

من جهته، اعتبر الكاتب والروائي العراقي والأستاذ بجامعة كولومبيا، محسن جاسم الموسوي، في تصريح مماثل، أن الحديث عن "مشرق" و"مغرب" في العالم العربي هو تقسيم جغرافي فرضته "التركة الاستعمارية" والتفاوتات في المقدرات الاقتصادية، مؤكدا على الوحدة المتأصلة للثقافة واللغة العربيتين.

وسلط السيد الموسوي الضوء على مسار الإبداع الأدبي العربي، مبرزا أوجه التفاعل والتكامل بين المشرق والمغرب في مجالي الرواية والشعر.

وأوضح أن الأدب العربي، في كلا الجانبين، استطاع صياغة سردية مقاومة عكست تعقيدات المجتمعات الحديثة، مسجلا أن التحولات التكنولوجية الراهنة وما تتيحه من وسائل اتصال حديثة، تشكل فرصة حقيقية لردم الهوة الجغرافية بين جناحي الوطن العربي.

وفي السياق ذاته، اعتبر الإعلامي عبد الصمد بنشريف، مسير الجلسة، أن استحضار هذه القضايا الراهنة يعد خطوة أساسية لتعميق الفهم المشترك، مشددا على ضرورة الانخراط الجاد في استثمار المشترك الثقافي والروحي لتعزيز التقارب الوجداني والإبداعي.